المجلس الوطني السوري
Syrian National Council

نشرة إخبارية يومية تصدر عن اللجنة الإعلامية المؤقتة للمجلس الوطني السوري - الثلاثاء 11 تشرين أول (أكتوبر) 2011

عنـاويـن الـنـشـرة

- 12 قتيلا والمظاهرات تعم سوريا
- استمرار العمليات العسكرية في حمص واعتصام لمحامين في حلب بسوريا
- مصادر دبلوماسية غربية ترجّح تغييرات في صفوف الدبلوماسيين السوريين
- رئيس وفد المعارضة السورية في الداخل: نحن ضد تطور الأحداث حسب السيناريو الليبي
- ممثل المجلس الوطني في موسكو: وفد «المعارضة الداخلية» يمثل الحكومة السورية
- واشنطن: النظام السوري بات يشعر بالتهديد من التئام صفوف المعارضة السورية
- هيثم المالح: "المعارضة السورية بحاجة إلى لم الشمل بعيدا عن منطق المحاصصة"
- فرنسا تريد من المعارضة السورية «خريطة طريق سياسية» قبل الاعتراف بها
- وفد المعارضة السورية يلتقي نائب وزير الخارجية الروسي
- الصين تدعو دمشق للاستجابة لمطالب الشعب
- محلل سياسي : روسيا احد الأطراف المعنية في استتباب الاستقرار بسورية
- معارض سوري: لانريد اسقاط النظام بل تغييره، واسقاط الفساد والحل الأمني
- الخارجية الروسية: موسكو مستعدة لبذل جهود لتنظيم حوار واسع في سورية
- رئيس اتحاد الصحفيين السوريين: اي عمل اصلاحي يتم تحت الضغوط لا يستطيع الاتيان بنتيجة مرجوة
- أمير قطر يدعو لوقف القتل بسوريا
- الصين تدعو سوريا الى الوفاء بوعودها بالاصلاح بشكل اسرع
- أنباء عن دستور جديد في سوريا وضغوط عربية على نظام الأسد
- أوغلو يأسف للتصعيد فى سوريا ويجدد استعداد المنظمة للمساهمة فى احتواء الأزمة
- وزراء الخارجية العرب سيعقدون اجتماعاً حول سوريا
- قائد منشق عن الجيش السورى يخطط لحرب عصابات ضد الأسد
- ميشال كيلو: دمشق تعرض نفسها لخطر تدخل أجنبي ... ولا تسوية مع النظام
- المعارضة تستغرب إقحام مفتي سوريا لبنان واللبنانيين في التهديدات التي أطلقها بحق أوروبا وأميركا
- الأسد يلتقى وفدا من أعضاء "المبادرة الوطنية الديمقراطية"
- المعارض السوري "المتواري" ياسين الحاج صالح: المجلس الوطني نال اعتراف الداخل (مقابلة)
- النازحون السوريون في الشمال اللبناني: هموم أمنيّة توازي المعيشية (تقرير)
- الاقتصاد المتعثر يطرح تهديدا جديدا أمام الرئيس السوري (تقرير)
- ناشطون في حقوق الإنسان يؤسسون «تنسيقية» جديدة لحماية اللاجئين السوريين في لبنان (تقرير)
- غليون لـ «الشرق الأوسط»: لم أذهب إلى دمشق.. ولم ننشر مواقع استراتيجية (مقابلة)
- ناشطة سورية: الاتجاه لعسكرة الثورة طبيعي... لكن اللاعنف أساس نجاحها
- مصير العيسمي أمام لجنة نيابية يثير قضية صادر و3 سوريين
- إلى مشعل التمو: أني أعتذر .. شيرزاد اليزيدي
- سوريا.. المفتي والراعي! .. طارق الحميد

12 قتيلا والمظاهرات تعم سوريا

وكالات (11.10.2011)

أعلنت لجان التنسيق المحلية في سوريا الليلة مقتل 12 شخصا برصاص الأمن بينهم تسعة في حمص وقتيل في كل من حلب ودوما وإدلب، بينما عمت المظاهرات الاحتجاجية مناطق متفرقة من البلاد تطالب بإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد.

وواصل الجيش السوري عملياته العسكرية في مدينة حمص وقصف عدة أحياء هناك من بينها حي الخالدية، كما شن عمليات دهم بحثا عن المعارضين للنظام، أسفرت عن اعتقال نحو 115 شخصا، في حين توفي معتقل تحت التعذيب وتوفي مدني متأثرا بجروح أصيب بها في تظاهرة أول أمس الاثنين.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن شابا قتل الثلاثاء في حي البياضة الواقع في مدينة حمص إثر اطلاق رصاص من حاجز أمني، كما قتل شاب في إطلاق رصاص بمدينة حمص.

وأضاف المرصد أن مواطنا قتل وأصيب آخر بجراح جراء إطلاق رصاص من قبل دورية أمنية على سيارة في حي دير بعلبة في حمص.

كما أشار المرصد أيضا إلى وفاة شاب من حي دير بعلبة في المشفى العسكري في حمص متأثرا بجروح أصيب بها أول أمس الاثنين. ونقل عن ناشط في المدينة حمص قوله إن الأمن رفض تسليم جثمانه لذويه قبل توقيع تعهد بأن العصابات المسلحة هي التي قتلته.

وفي ريف حلب، أعلن المرصد مقتل شاب من مدينة مارع الثلاثاء في أقبية جهاز أمني بحلب بعد شهر من اعتقاله.

ونقل عن ناشط من المنطقة قوله إن أجهزة الأمن أجبرت أسرته على دفنه صباح الثلاثاء فور تسلم الجثمان.

وأكد المرصد أن حي الخالدية في حمص يشهد منذ أول أمس الاثنين حملة أمنية واسعة تترافق مع انتشار عناصر الأمن داخل الحي حيث قام بقطع الكهرباء والاتصالات ونفذ الأمن حملة اعتقالات أسفرت عن اعتقال نحو 115 شخصا.

ولفت إلى أن الأمن اعتدى على المعتقلين بالضرب والإهانات أمام ذويهم في الشارع، وأضاف أن إطلاق النار الكثيف ألحق أضرارا مادية بالغة ببعض المتاجر وتواصل إطلاق الرصاص في الحي، ما أدى إلى سقوط جرحى.

في هذه الأثناء استمرت المظاهرات الشعبية المنادية بإسقاط نظام الأسد. وخرجت مظاهرة صباح الثلاثاء خلف كلية الطب البشري بجامعة دمشق.

وترك المتظاهرون على جدار مبنى تابع للسفارة الإيرانية عبارات "يسقط بشار، الشعب يريد مجلس وطني"، كما ألقوا منشورات تحيي "الثوار والشهداء" قام عشرة "شبيحة" بتجميعها وإتلافها.

وانطلقت مظاهرة من مسجد الحنابلة في الصالحية عقب صلاة المغرب أمس الثلاثاء هتفت بـ"إعدام الرئيس"، كما شهدت بلدة السبينة بريف دمشق مظاهرة تنادي بـ"إسقاط النظام وإعدام الرئيس".

وفي القامشلي دهمت أكثر من عشرين سيارة أمنية حي الأربوية صباح الثلاثاء بعد مشاركة طلاب مدارس الابتدائية والمهنية الزراعية بمظاهرة بعد انتهاء الدوام المدرسي، واعتقلت تسعة طلاب لا يُعرف عنهم أي معلومات.

وقام أكثر من 2000 عنصر أمن بتفريق مظاهرة مسائية انطلقت في حي قدور بك واعتقوا أكثر من عشرين من المتظاهرين.

وفي حماة أطلقت قوات الأمن النار في قرية قسطون بسهل الغاب، وفي درعا اعتقل الطفل أيهم الجاعوني من مواليد 1997 أثناء مغادرته لمدرسة المتفوقين بتهمة تحريض الأطفال على التظاهر.

وفي حلب اعتقل صباح أمس أمام مسجد أويس القرني الشيخ محمود المدني من منزله في حي صلاح الدين، وفي إدلب شارك أكثر من 3000 شخص في مظاهرة في كفر نبل رغم التواجد الكثيف للأمن والجيش.

استمرار العمليات العسكرية في حمص واعتصام لمحامين في حلب بسوريا

العربية (11.10.2011)

واصل الجيش السوري عملياته العسكرية في مدينة حمص السورية وسط عمليات اعتقال واسعة خلّفت ضحايا، وبلغت حصيلة قتلى الثلاثاء 11 شخصاً، فيما شهدت مدينة حلب شمال سوريا اعتصاماً نظّمه محامون.

وذكرت الهيئة العامة لثورة السورية أن بعض الأحياء في حمص تشهد إطلاق نار متقطع منذ مساء الأحد، مؤكدةً استعمال أسلحة ثقيلة في قصف المدنيين خلال الحملة العسكرية المتواصلة منذ أيام.

وبلغ عدد قتلى الثلاثاء في سوريا 11 شخصاً، 9 منهم في حمص وحدها، فيما قُتل شخص بمدينة مارع في ريف حلب، وآخر في مدينة سرمين بإدلب حسب مصادر متطابقة.

وذكر متحدث باسم الهيئة العامة للثورة السورية عن حمص، أن أحياء عديدة منها الخالدية وبابا عمرو ودير بعلبة والبياضة، وأحياء أخرى تعيش أزمة إنسانية كبيرة، وسط نقص حاد في المواد الغذائية والطبية بسبب حصار خانق وقطع تام للاتصالات والكهرباء تشهده هذه الأحياء.

كما تشهد كذلك مدن القصير وتلبيسة والرستن التي تعيش أوضاع مشابهة حسب الهيئة العامة.

إلى ذلك ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان، ومقره لندن، أن حي الخالدية يشهد منذ الأحد حملة أمنية واسعة تترافق مع انتشار لعناصر الأمن داخل الحي، حيث قاموا بقطع الكهرباء والاتصالات عنه، ونفذوا حملة اعتقالات أسفرت عن اعتقال نحو 115 شخصاً واعتدوا على المعتقلين بالضرب والإهانات أمام ذويهم في الشارع.

وأضاف بيان للمرصد السوري أن إطلاق نار كثيف خلّف أضراراً مادية بالغة ببعض المتاجر، فيما أدى إطلاق الرصاص في الحي ذاته إلى سقوط جرحى.

وأفاد المرصد في بيان آخر أن شاب من حي دير بعلبة، توفي في المشفى العسكري بحمص متأثرا بجراح أصيب بها الإثنين، ونقل المرصد عن ناشط من المدينة، أن الأمن رفض تسليم جثمان الشاب لذويه قبل التوقيع على تعهد بأن العصابات المسلّحة هي التي قتلته.

كما أفاد المرصد أن شاب يبلغ من العمر 22 عاماً قُتل في حي البياضة إثر إطلاق رصاص من حاجز أمني، كما قضى مواطن وأصيب آخر بجراح جرّاء إطلاق رصاص من قبل دورية أمنية على سيارة في حي دير بعلبة. مُضيفاً، أن شاب من قرية البويضة الشرقية قرب مدينة القصير أيضاً لقي مصرعه خلال إطلاق رصاص أثناء تواجده في مدينة حمص.

أكثر من 3750 قتيل ضحايا الاحتجاجاتوفيما بلغ عدد قتلى الاحتجاجات منذ اندلاع الثورة السورية 3766 موثقين بالاسم والتاريخ حسب موقع إلكتروني متخصص بإحصاء القتلى في سوريا، وصل عددهم في مدينة حمص وحدها إلى 1139، ما يعني ثُلث قتلى سوريا هم من حمص (وسط). تليها مدينة درعا (جنوب) 717 قتيلاً، يقول ناشطون أنهم قُتلوا على أيدي قوات الأمن.

وبحسب الموقع الذي أطلق على نفسه اسم "شهداء الثورة" فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 3348، شخصاً، فيما وصل عددهم إلى 418 عسكرياً، قضوا برصاص الجيش السوري والأمن بسبب رفضهم إطلاق النار على المدنيين وانشقاقهم عن الجيش بحسب الموقع.

تضارب الروايات حول هجوم على مشفىوأوردت وكالة الأنباء السورية (سانا) نقلاً عن مصدر رسمي لم تسمّه، أن مجموعة إرهابية هاجمت المشفى الوطني في حمص بعدد من الطلقات النارية، ما أسفر عن إصابة سائق حافلة صغيرة تزامن مروره مع هجوم المجموعة. في حين لم يُصب أحد من العاملين في المشفى أو المرضى الموجودين فيها.

وأشار المصدر حسب الوكالة إلى أن الجهات المختصة في المدينة ردت على مصادر نيران هذه المجموعة التي لاذت بالفرار

لكن ناشطين في المدينة قالوا، إن قوات أمنية طوقت المشفى الوطني وأحضرت سيارة مليئة بالأسلحة وسيارات إطفاء وحضر معهم مصورون من التلفزيون الرسمي السوري، ثم قاموا بـ"تمثيلية مفبركة" ادعوا أنها عملية هجوم "إرهابي" على المشفى الوطني بحمص حسب شهود عيان وطبيب في المشفى على حد تعبيره.

وبث ناشطون مقاطع فيديو على الانترنت تُظهر طائرات حربية قالوا إنها تُحلّق بشكل متقطع في سماء مدينة حمص منذ بدء الحملة العسكرية على المدينة.

اعتصام محامين في حلبوفي مدينة حلب شمال سوريا ذكر متحدث باسم الهيئة العامة عن المدينة، أن محامين اعتصموا أمام النيابة العامة احتجاجاً على تدخل الأمن في عمل المؤسسة القضائية، واعتقال زملاء لهم.

وأردف المتحدث، أن حوالي 400 محامي، اعتصموا أمام النائب العام الأول في حلب، وطالبوه بتحمُّل مسؤولياته في وقف انتهاكات القانون وإطلاق سراح الموقوفين. كما عبّروا عن عدم قبولهم تدخّل الجهات الأمنية في عمل المؤسسة القضائية، ونقل الموقوفين إلى العاصمة.

وفي مدينة حلب أيضاً ذكرت مصادر أنه قوات الأمن اعتقلت الشيخ محمود المدني إمام جامع أويس القرني في حي صلاح الدين صباح الأحد واقتادته إلى جهة مجهولة.

كما تحدثت الهيئة العامة للثورة السورية، عن مداهمات شهدها حي المرجة مساء الثلاثاء في المدينة مع سماع أصوات إطلاق رصاص، واختطاف عدة شباب في الحي صباح الأربعاء من قِبل المخابرات الجوية.

كما قام رجال أمن باقتحام إعزاز في ريف حلب صباح الأربعاء، وأطلقوا النار العشوائي لترهيب المواطنين وسط عمليات اعتقال لناشطين حسب الهيئة العامة.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أكد أن شابا من مدينة مارع بريف حلب توفي في أقبية جهاز أمني بحلب بعد شهر من اعتقاله، وأن أجهزة الأمن أجبرت أسرته على دفنه فور تسلّم جثمانه.

مصادر دبلوماسية غربية ترجّح تغييرات في صفوف الدبلوماسيين السوريين

الوكالة الايطالية (11.10.2011)

رجّحت مصادر دبلوماسية غربية أن تحدث تعديلات قريبة في صفوف الدبلوماسيين السوريين، مشيرة إلى أن معلومات توحي بأن بعضهم ربما سيعود إلى بلده، دون أن تشير هذه المصادر إن كانت هذه المسألة ستتم بسبب تغييرات ستجريها الخارجية السورية أم لإجراء مشاورات تستغرق وقتاً في سورية

وقالت هذه المصادر التي اشترطت عدم ذكر اسمها، لوكالة (آكي) الإيطالية للأنباء "لدينا معلومات عن أن دبلوماسيين سوريين يوضبون حقائبهم"، وتابعت "هذا على الأقل ما توحي به المعلومات، وربما تكون عودتهم مؤقتة أو دائمة"، على حد وصفها وينشط عدد من السفراء السوريين في أنحاء مختلفة من العالم للدفاع عن النظام السوري، ومن أبرزهم السفير السوري في واشنطن عماد مصطفى، والسفير السوري في لبنان علي عبد الكريم، وسفراء سورية في الأردن وبريطانيا والكويت وغيرها

ولم يتم إجراء أي تغيير دبلوماسي في مناصب السفراء السوريين منذ انطلاق المظاهرات في منتصف آذار/مارس الماضي، كما لم يحدث أي انشقاق أو تمرد من قبل أي دبلوماسي سوري في الخارج من أي مستوى.

وأعربت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا عن امتعاضها من تصرفات دبلوماسيين سوريين في بلدانهم بسبب شكوك بأنهم يهددون المعارضين السوريين المغتربين ويعتدون عليهم

رئيس وفد المعارضة السورية في الداخل: نحن ضد تطور الأحداث حسب السيناريو الليبي

نوفستي (11.10.2011)

أكد قدري جميل، رئيس وفد المعارضة السورية في الداخل الزائر لموسكو، أن أعضاء الوفد يعتبرون قرار روسيا والصين تجميد مشروع قرار مجلس الأمن لادانة سورية عبر استعمال الفيتو، صحيحا.

ودعا جميل في مؤتمر صحفي عقده يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول الى عدم تصديق وسائل الاعلام التي تتحدث عن ان المعارضة السورية كانت ضد استعمال الفيتو، موضحا ان الوفد جاء الى موسكو للترحيب بالفيتو الروسي والصيني على قرار مجلس الأمن، مؤكدا الحرص على الصداقة مع روسيا.

وكان جميل، قد قال عقب اللقاء الذي جمع الوفد مع ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسية إن الحديث دار حول الوضع في سورية وفي المنطقة عموما.

وأضاف جميل في تصريح لوكالة ايتار ـ تاس أن الوفد اعرب عن ارتياحه للفيتو الروسي والصيني، الذي يحيل دون امكانية التدخل الخارجي، مشيرا الى أن الأمور فيما يخص حماية السكان المدنيين في ليبيا سارت بشكل مغاير، ونحن ضد تطور الأحداث حسب السيناريو الليبي، معربا عن تأكيده بأن سياسة عدم التدخل في الشأن السوري تخلق مجالا للحوار وظروفا لحل الأزمة.

وتابع جميل أنه تم الاتفاق على استمرار بحث بدء الحوار الداخلي السوري مع روسيا، من بينه الحوار مع السلطة، مؤكدا أنه سيتم في المستقبل احراز تقدم جديد.

وفي سياق رده على سؤال ان كان يتوجب على الرئيس بشار الأسد التنحي، اشار الى أن الشعب وحده يقرر هذا الامر والأسد وحده لا يستطيع تقرير هذا المسألة، الشعب سيقول كلمته فهو مصدر السلطة كلها. وبخصوص المجلس الوطني السوري، الذي تشكل في اسطنبول، اعتبر جميل أنه معارضة غير وطنية، منوها الى أن الوفد لا يتواصل معه. وأشار جميل الى أن عرض ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في الاتحاد الروسي لتنظيم لقاء في موسكو بين المعارضة والسلطات السورية تم التطرق إليه خلال اجتماع الخارجية الروسية بشكل سريع، مضيفا أن هناك مسائل أكثر الحاحا، من بينها خلق مناخ للحوار، الذي يتطلب الهدوء، موضحا انه من الأفضل تنظيم لقاء كهذا في سورية.

ممثل المجلس الوطني في موسكو لـ«الشرق الأوسط»: وفد «المعارضة الداخلية» يمثل الحكومة السورية,

الشرق الأوسط – روسيا اليوم (11.10.2011)

أعرب ممثل لجنة دعم الثورة السورية وممثل المجلس الوطني السوري في روسيا، محمود الحمزة، عن دهشته تجاه استقبال موسكو لوفد «المعارضة الداخلية السورية» الذي قال إنه يمثل الحكومة وليس المعارضة السورية. وأكد أن الكثير من الشخصيات المعارضة في سوريا رفضت الانضمام إلى، وذكر منهم كلا من ميشيل كيلو وطيب تيزيني وعارف دليلة.

وفي تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، قال الحمزة، إن قدري جميل «هو ابن للنظام السوري، وسبق وأعلن أكثر من مرة عن معارضته للانتفاضة الشعبية الوطنية السورية»، مشيرا إلى أن تركيبة الوفد تسيء إلى المعارضة الداخلية في الوطن.وكان نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، قد التقى أمس وفد المعارضة السورية برئاسة قدري، بمبنى الوزارة في موسكو، بحسب ما ذكرت قناة «روسيا اليوم». وذكرت القناة أن قدري يتولى قيادة «اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين»، وأن الاجتماع ناقش آفاق الحوار السوري الداخلي والوضع في البلاد. وأفاد مراسل القناة بأن الاجتماع كان مغلقا.

وكان ألكسندر لوكاشيفيتش، المتحدث باسم الخارجية الروسية، أعلن الأربعاء الماضي، أن موسكو ستستضيف وفدين من زعماء المعارضة السورية، من الداخل، وآخر من المجلس الوطني الذي تم تشكيله في إسطنبول، الشهر الحالي، في إطار جهود التوصل إلى إنهاء العنف في البلاد من خلال التفاوض.وقال الحمزة عن زيارة وفد المعارضة الخارجية الذي قالت موسكو الرسمية إنها في سبيل دعوته، إن المسؤولين الروس أبلغوه رسميا بهذه الدعوة لزيارة موسكو، لكنهم لم يؤكدوا على المستوى الذي سوف يستقبل الوفد نظرا لأن موسكو لم تعترف رسميا به. وقال إن المجلس الوطني يعكف على دراسة هذه الدعوة معربا عن أمله في أن يكون الاستقبال على المستوى المناسب الذي يتفق ومكانة المجلس في أوساط المعارضة السورية.

وأشار بيان رسمي، صدر عن وزارة الخارجية الروسية بعد لقاء بوغدانوف بوفد المعارضة الداخلية في موسكو، أنه «جرى تبادل معمق للآراء حول الأوضاع في سوريا وسبل الخروج من الأزمة الراهنة وتشكيل النظام السياسي

الاجتماعي». وأشار البيان إلى أن هذا اللقاء الذي قالت مصادر مطلعة إنه لم يستمر أكثر من خمس وعشرين دقيقة، تناول استعراض المواقف المبدئية للجانب الروسي تجاه تسوية الأوضاع في سوريا، وإعرابه عن استعداده لمواصلة الجهود النشيطة الرامية إلى تنظيم حوار سياسي متعدد الأطراف بين السلطات السورية وممثلي القوى السياسية الأخرى في البلاد بكل أطيافها. وتضمن البيان أيضا سردا لما قاله ممثلو المعارضة السورية حول «رفضهم الحاسم لما وصفوه بالحركات الشعبية في سوريا ومحاولات التدخل الخارجي والاستفزازات والعنف الذي يستهدف الدفع بسوريا إلى النزاع بين أبناء الوطن الواحد وإنهم يعربون عن استعدادهم للحوار مع السلطات والتنسيق مع ممثلي المجموعات المعارضة الأخرى ممن يقفون معهم على أرضية وطنية لصالح الاستجابة لطموحات الشعب السوري نحو حياة كريمة في دولة ديمقراطية عصرية واحدة».

وكان ممثلو المعارضة عقدوا مؤتمرا صحافيا في أعقاب لقائهم المسؤول الروسي عادوا فيه إلى تأكيد امتنانهم لمواقف موسكو تجاه الجهود الرامية إلى بلوغ التسوية والاستقرار. ومن جانبه أعرب قدري جميل رئيس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين ورئيس الوفد عن شكره للجانب الروسي، مشيرا إلى أن الفيتو الذي فرضته موسكو على قرار مجلس الأمن ضد سوريا يفتح الطريق أمام الحوار الوطني. وكان جميل أشار في أعقاب لقائه ميخائيل مارغيلوف رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الاتحاد، إلى أنهم قدموا إلى موسكو «ليقولوا شكرا على هذا الفيتو»، مضيفا أن «الحقيقة تكمن في أن الروس حالوا بهذا الشكل دون التدخل الخارجي في الشأن السوري وفتحوا الطريق أمام الحوار ووفروا الضمان لحماية المدنيين في سوريا». وفي حين تنتظر موسكو قرار المجلس الوطني السوري حول الزيارة المرتقبة، أشارت وكالة أنباء «ريا نوفوستي» إلى أن وفدا حكوميا سوريا سوف يصل إلى موسكو للمشاركة في اجتماع اللجنة الحكومية المشتركة.

واشنطن: النظام السوري بات يشعر بالتهديد من التئام صفوف المعارضة السورية

كونا (11.10.2011)

أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية فيكتوريا نولاند أنه "من الواضح أن النظام السوري نفسه يشعر بالتهديد من التنظيم المتزايد والتئام المعارضة السورية" في إشارة إلى تشكيل المجلس الوطني الانتقالي السوري. وقالت: "نستمر في التواصل مع هذه المجموعة، ومع مجموعات أخرى، ومع قادة المعارضة السورية، وذلك على نطاق واسع، وهم يمثلون وجهات نظر مختلفة".

وأضافت نولاند في مؤتمر صحافي أن الإدارة الاميركية أبلغت المعارضة السورية "أهمية بلورة خارطة الطريق التي يمكنهم العمل من خلالها لتحقيق مرحلة انتقالية سلمية ترتكز على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وممارسة الشراكة المجتمعية في عملية صنع القرار"، مشيرة إلى أن الرئيس السوري بشار "الاسد ليس لديه ما يقدمه إلى شعبه، ونريد أن نطمئن أن ما سيأتي بعد ذلك سيكون سلمياً وديمقراطياً وغير طائفي وشاملاً".

وتابعت: "لا نعتبر أن الازمة تملك أسلوب الحل العسكري، ونحتاج إلى حل سياسي، ونسعى إلى إمكانية إشراك المعارضة في حوار سياسي باتجاه المستقبل الديمقراطي لسوريا، وهذا ما نؤيده نحن، وما يرغبون به هم (المعارضة السورية)"، مذكّرة أن الإدارة الاميركية "شجعت في محادثاتها مع المعارضة السورية على مواصلة عملها، وجددنا حرصنا التأكيد على أن يكون الحل سورياً واستبعاد أي حل خارجي".

وأكدت "قلق الادارة الاميركية من نشاط الجيش السوري داخل سوريا ومواصلته العنف ضد شعبه والترهيب والاعتقالات والضرب"، وقالت: "مما لا شك فيه أن هناك تصعيداً في تكتيك النظام"، مضيفة: "لقد أُعلمنا سابقاً بحصول أعمال تعذيب وضرب وغيرها، وهذا يحصل بهدف واضح هو الترهيب".

ورحبت نولاند بتصريحات الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف الذي قال للرئيس الاسد الجمعة الماضي بأنه عليه "إما القيام باصلاحات أو الرحيل"، وقالت: "هذا أمر إيجابي جداً .. إلا أننا نريد أن نرى مزيداً من البلدان تنضم الينا ليس فقط لزيادة الضغط السياسي والكلامي على النظام، بل أيضاً للتضييق عليه اقتصادياً"، مشيرة إلى أن "هناك المزيد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها دول مثل روسيا لزيادة الضغط على الأسد".

هيثم المالح: "المعارضة السورية بحاجة إلى لم الشمل بعيدا عن منطق المحاصصة"

فرانس 24 (11.10.2011)

قال المعارض السوري هيثم المالح في حوار لقناة فرانس 24 إن المعارضة السورية في حاجة إلى عملية لم شمل تنفتح على الكفاءات الفاعلة على أرض الواقع في الداخل والخارج، بعيدا عن منطق المحاصصة. وقال المالح إن المجلس الانتقالي السوري هو بداية أولى لتجميع المعارضة وما يزال لا يمثل كل أطيافها.

فرنسا تريد من المعارضة السورية «خريطة طريق سياسية» قبل الاعتراف بها

الشرق الأوسط (11.10.2011)

«لم يحن بعد زمن الاعتراف بالمجلس الوطني السوري المعارض»، هكذا يمكن اختصار الموقف الفرنسي من موضوع الاعتراف الذي ينظر إليه في باريس على أنه سيكون «الخطوة اللاحقة» في مسلسل الضغط على النظام السوري، فبعد الإدانة ومجلس حقوق الإنسان والتدابير الفردية بحق مسؤولين سوريين، وعلى رأسهم الرئيس بشار الأسد، والعزل السياسي والدبلوماسي والعقوبات المالية والاقتصادية، والانفتاح على المعارضة السورية واستقبالها، وفتح حوار سياسي معها، ثم محاولة استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي، ينظر إلى الاعتراف بالمجلس الوطني على أنه من نوع «السلاح الردعي». وتتطلب هذه الخطوة التي لا تريد باريس، كما يبدو، أن تخطوها منفردة، سحب السفير الفرنسي من دمشق، وقطع العلاقات الدبلوماسية، واعتبار المجلس ممثلا شرعيا وحيدا لسوريا. غير أن باريس لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، لكنها تتقدم نحوها، وقد أعلن وزير الخارجية، ألان جوبيه، لدى سؤاله عن هذا الموضوع، ليل أول من أمس، بمناسبة حفل أقيم في مسرح الأوديون في قلب باريس دعما للمعارضة السورية: أن «الموضوع غير مطروح لأن المجلس الوطني السوري لم يطلبه منا». وأردف جوبيه أن باريس «مستمرة في اتصالاتها مع المعارضة، وسترى كيف تستطيع مواكبتها».

والواقع أن حقيقة الموقف الفرنسي ليست مرتبطة فقط بطلب المجلس الوطني الذي يبحث عن الشرعية وعن الاعتراف به، حيث كان المجلس الوطني الليبي أول من اجتاز هذه الخطوة، ذلك أن باريس تنتظر من المعارضة السورية أن تنظم نفسها أكثر فأكثر، وهي تعتبر أن قيام المجلس الوطني «خطوة إيجابية» ولكنها غير كافية لانتزاع الاعتراف الدولي بها.

وقالت الخارجية الفرنسية أمس إن المعارضة «بصدد تنظيم أمورها»، حيث لا يذهب كل فريق باتجاه ويطالب الأول بما لا يريده الثاني، كما يبدو ذلك في موضوع طلب المساعدة الخارجية. وتعتبر فرنسا أن المطلوب من المعارضة أيضا أن «تجمع في صفوفها كل الأطراف»، وأن تبلور «خريطة طريق»، بمعنى أن ترسم خطة سياسية متكاملة لإسقاط النظام القائم، والسبل الآيلة إلى ذلك، والنظام البديل الذي ستقيمه، وموقع كل فريق فيه، خصوصا الإخوان المسلمين.وكان لافتا أن جوبيه صافح الدكتور برهان غليون وبسمة قضماني، وهما من مسؤولي المجلس الوطني، علنا للمرة الأولى في مسرح الأوديون، وبحضور مجموعة من الفنانين والمثقفين الفرنسيين والسوريين والعرب. وتعد بادرة جوبيه «رمزية»، لا بل خطوة إضافية على طريق الوصول إلى الاعتراف بالمجلس بعد توافر «الشروط» التي فندتها الخارجية الفرنسية. ولخص برنار فاليرو، الناطق باسمها، الوضع بقوله أمس: «الاعتراف (بالمجلس) سيأتي في وقته، ولن نتخلى عن الضغط على النظام السوري، ولن نترك المعارضة وحدها، وسيأتي يوم يطرح فيه موضوع الاعتراف».وتقول مصادر واسعة الاطلاع على الدبلوماسية الفرنسية، إن باريس «تريد أن تتعرف أكثر فأكثر على هذه المعارضة وعلى موقع ووزن كل طرف فيها». وبأي حال، ترفض باريس المقارنة بين الوضعين الليبي والسوري، حيث كانت أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الليبي، وهو ما فاجأ شريكاتها في الاتحاد الأوروبي، لا.. بل فاجأ أيضا واشنطن. ودفعت باريس أطرافا عربية وغير عربية إلى الاعتراف بالمعارضة الليبية في وقت مبكر جدا.

وخلال اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في لوكسمبورغ، أول من أمس، دعا جوبيه نظراءه الوزراء إلى توثيق اتصالاتهم بالمعارضة السورية. وقالت مصادر فرنسية رافقت الاجتماع إن ثمة «إجماعا» على الملف السوري بين وزراء الخارجية، ورغبة في الذهاب بعيدا في العقوبات، «طالما دعت الحاجة إلى ذلك»، علما أن خبراء الاتحاد الأوروبي أخذوا يركزون على القطاع المصرفي السوري وعلى الإجراءات الكفيلة بـ«إزعاج» النظام عبره.

وفي باريس، حذر المعارض ميشال كيلو، الذي يعيش في سوريا، من أن استمرار النظام في قمعه للحركة الاحتجاجية والمطلبية سيفضي في النهاية إلى تدخل عسكري أجنبي، سيكون النظام نفسه مسؤولا عنه. وقال في مؤتمر صحافي في مكاتب صحيفة «لو موند» المستقلة إن سوريا «آخذة في التحول إلى مسرح للمواجهة الدولية». والمعارض كيلو موجود في باريس في إطار وفد من تنسيقية التغيير الوطني والديمقراطي في سوريا، التي لم تنضم بعد إلى المجلس الوطني. وشرح كيلو تمنعها حتى الآن بحاجتها للتعرف على برنامج المجلس وموقفها من التدخل الدولي. لكن كيلو الذي يرفض التدخل الأجنبي دعا لتوفير الحماية «القانونية» للمتظاهرين، عبر إرسال مراقبين دوليين، وتنفيذ مضمون المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويعد هذا الموضوع المثير للجدل أحد أكبر الملفات الخلافية بين تيارات المعارضة السورية الخارجية والداخلية.

وفد المعارضة السورية يلتقي نائب وزير الخارجية الروسي

أ ف ب (11.10.2011)

وفد المعارضة السورية يلتقي نائب وزير الخارجية الروسي10.10.201113:05 السيناتور ميخائيل مارغيلوف: الفيتو الروسي ليس "كارت بلانش" للنظام السوري ليفعل ما يشاء اجتمع وفد المعارضة السورية في الداخل يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول مع ميخائيل بوغدانوف، نائب وزير الخارجية الروسي في مبنى الخارجية في موسكو حيث جرى بحث الأوضاع الراهنة في البلاد. وترأس وفد المعارضة السورية قدري جميل، رئيس "اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين". ومن أبرز المواضيع التي تم مناقشتها خلال الاجتماع آفاق الحوار السوري الداخلي والوضع في البلاد.

وكان الوفد قد التقى ميخائيل مارغيلوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في الاتحاد الروسي.

في هذا الصدد قال مراسل قناة روسيا اليوم أن الاجتماع جرى خلف الأبواب المغلقة ولم يسمح لوسائل الاعلام بالحضور او حتى التصوير.

الصين تدعو دمشق للاستجابة لمطالب الشعب

أ ف ب (11.10.2011)

دعت بكين يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول الحكومة السورية إلى الاستجابة لمطالب شعبها التي تنادي بالاصلاح.

ونقلت وكالة الأنباء الصينية "شينخوا" عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو وي مين قوله إننا "نعتقد انه يتعين على الحكومة السورية الاستجابة للتطلعات والمطالب المعقولة لشعبها، وحل القضايا عبر الحوار والمشاورات".

وأضاف ليو ان الصين تولي اهتماما كبيرا للوضع في سورية، وتعارض أي لجوء للقوة، ولا تريد رؤية مزيد من إراقة الدماء أو سقوط للضحايا.

ودعا ليو مرة أخرى الحكومة السورية إلى الاسراع بتنفيذ تعهدات الاصلاح التي قطعتها على نفسها، واستئناف عملية سياسية شاملة ودفعها قدما بحيث تضم مشاركة جميع الاحزاب في البلاد، قائلا إن "الصين تدعم جميع الجهود التي ستساعد في تحقيق هذه الاهداف واستعادة الاستقرار في سورية". وجاءت تعليقات ليو بعدما استخدمت الصين وروسيا، العضوان الدائمان في مجلس الأمن الدولي، حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار يهدف إلى توجيه إدانة شديدة "للانتهاكات الخطيرة والمنهجية المستمرة لحقوق الإنسان من قبل السلطات السورية".

محلل سياسي : روسيا احد الأطراف المعنية في استتباب الاستقرار بسورية

روسيا اليوم (11.10.2011)

اشار رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية الروسي شاميل سلطانوف في حديث مع قناة روسيا اليوم إلى ان روسيا احد الأطراف المعنية والمخلصة التي تريد استتباب الاستقرار في سورية، الدولة المهمة والحليف الاستراتيجي لروسيا في الشرق الأوسط.

واعتبر ان المشاورات التي تجري في موسكو مع المعارضة هي خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، خاصة وانها تحث على بدء الحوار الداخلي السوري.

واعتقد الخبير ان الاطراف التي تدعو الى استعمال القوة الاطلسية يجب الا تشارك في الحوار.

معارض سوري: لانريد اسقاط النظام بل تغييره، واسقاط الفساد والحل الأمني

روسيا اليوم (11.10.2011)

شدد المعارض السوري محمد طريخم العبود في لقاء مع قناة "روسيا اليوم" يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول على أن معارضة الداخل لاتريد إسقاط النظام، بل تغييره، واسقاط الفساد والحل الأمني، لأن إسقاط النظام يؤدي إلى حال من الفوضى في البلاد.

وأوضح طريخم المشارك في وفد المعارضة السورية في الداخل الذي يزور موسكو "أن الخروج من الأزمة في سوريا يقتضي فك الحصار عن المدن، وانسحاب الجيش إلى مواقعه، واطلاق سراح المعتقلين الذين يعانون من ظروف صعبة، والسماح بالتظاهر السلمي بحماية من الجيش، إضافة إلى فتح تحقيق في ملابسات قتل عناصر من الجيش والمدنيين في الفترة السابقة".

الخارجية الروسية: موسكو مستعدة لبذل جهود لتنظيم حوار واسع في سورية

وكالات (11.10.2011)

أعلنت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو أبدت موقفها حيال تسوية الوضع في سورية خلال لقاء ميخائيل بوغدانوف نائب وزير الخارجية الروسية مع وفد المعارضة السورية في الداخل.

وقالت الخارجية الروسية في بيان صدر يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول إن "الجانب الروسي قدم موقفه المبدئي حيال تسوية الوضع في سورية وأبدى استعداده لبذل جهود بهدف تنظيم حوار واسع يأتي بنتيجة بين السلطات السورية والقوى السياسية في البلاد المساندة للمواقف البناءة".

وأضاف البيان أنه "تم تبادل الآراء حول الوضع في سورية وسبل الخروج من الأزمة الحالية واصلاح النظام الاجتماعي ـ السياسي في البلاد. وقد اشار الجانب السوري الى أن الحراك الشعبي في البلاد يرفض التدخل الخارجي والاستفزاز والعنف الذي يدفع بسورية الى نزاع أهلي".

كما اوضح البيان أنه "تم التركيز على الاستعداد لحوار موضوعي والزامي مع السلطات والتنسيق مع الجهات الوطنية المتواجدة في المجموعات المعارضة الاخرى لتحقيق آمال الشعب السوري في حياة كريمة في ظروف دولة ديمقراطية موحدة وذات سيادة".

رئيس اتحاد الصحفيين السوريين: اي عمل اصلاحي يتم تحت الضغوط لا يستطيع الاتيان بنتيجة مرجوة

روسيا اليوم (11.10.2011)

اعتبر رئيس اتحاد الصحفيين السوريين إلياس مراد في مكالمة هاتفية مع "روسيا اليوم" من دمشق ان "من يدعو الى الاصلاحات اكثر من اي جهة في العالم هي القيادة السورية التي اول من دعا اليها".

وقال انه "عندما تتحدث دول صديقة عن الاسراع في تنفيذ الاصلاحات فهذا يدخل في اطار الصداقة والعلاقات المتميزة التي تجمعها مع سورية وليس كما يرغب ان يفسرها البعض ويأمل ان هناك موقف مغاير من روسيا والصين".

واشار مراد الى ان "اي عمل اصلاحي يتم تحت الضغوط لا يستطيع الاتيان بنتيجة مرجوة لاي شعب في العالم، وجملة الاصلاحات التي بدأت في عهد بشار الاسد كثيرة وتطورت خلال الاشهر القليلة الماضية بشكل كبير".

أمير قطر يدعو لوقف القتل بسوريا

الجزيرة (11.10.2011)

دعا أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكومة السورية إلى إيقاف القتل شبه اليومي وإيجاد طريق للحوار من أجل إيجاد حل للاضطرابات التي تشهدها البلاد منذ مارس/آذار الماضي.

وتعليقا على إعلان المعارضة السورية عن المجلس الوطني الانتقالي، قال أمير قطر إنها خطوة تصب في مصلحة سوريا، داعيا الحكومة والمجلس للعمل معا للتفاهم على دستور جديد.

وكان الاتحاد الأوروبي قد رحب الاثنين بتشكيل المجلس الوطني الانتقالي السوري، وعدّه خطوة إيجابية إلى الأمام، لكنه لم يدع إلى الاعتراف بالمجلس الذي يسعى إلى حشد تأييد دولي للثورة المستمرة منذ ستة أشهر ضد الرئيس بشار الأسد.

وتقول الأمم المتحدة إن 2900 شخص قتلوا في الحملة الأمنية التي يقوم بها الأسد ضد الاحتجاجات المطالبة بسقوطه، وتلقي القيادة السورية باللائمة في أعمال العنف على "جماعات مسلحة تدعمها قوى أجنبية"، وتقول إن 1100 من أفراد قواتها الأمنية قتلوا منذ بدء الاضطرابات.

الصين تدعو سوريا الى الوفاء بوعودها بالاصلاح بشكل اسرع

أ ف ب (11.10.2011)

دعت الصين الثلاثاء سوريا الى التحرك بشكل اسرع للوفاء بوعودها بتطبيق اصلاحات وذلك بعدما اعلن الرئيس السوري بشار الاسد الاحد ان نظامه يحضر لاجراءات سياسية جديدة.

وقال ليو ويمين الناطق باسم الخارجية الصينية "نعتبر انه على الحكومة السورية ان تتحرك بشكل اسرع لاحترام وعودها بالاصلاحات".

واضاف "في موازاة ذلك يجب ان تشارك كل الاطراف المعنية في سوريا في عملية التسوية السياسية".

وهي المرة الاولى التي تبتعد فيها الصين عن عقيدتها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية بخصوص سوريا حيث اوقع القمع الدامي للمتظاهرين اكثر من 2900 قتيل منذ بدء حركة الاحتجاج غير المسبوقة ضد النظام في اذار/مارس بحسب الامم المتحدة.

وحتى الان اكتفت الصين بدعوة "كافة الاطراف في سوريا الى التحلي بضبط النفس وتفادي اي عنف".

وتم التعبير عن هذا الموقف الجديد فيما بدأ رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين زيارة الى الصين.

وكان وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اعلن في مقابلة نشرت الاثنين ان موسكو وبكين مستعدتان لاقتراح مشروع قرار في مجلس الامن حول سوريا يكون "اكثر توازنا" من النسخة التي عرضها الغرب على التصويت، وتدين العنف من جهتي النظام والمعارضة.

وقال لافروف لمجلة بروفايل "نقترح اعتماد مشروع قرار متوازن يدين العنف من الجانبين". واضاف "في الوقت نفسه يجب ان نطلب من الاسد مواصلة الاصلاحات التي بدأها".

وتابع "الى جانب ذلك يجب ان نشجع المعارضة السورية على الجلوس الى طاولة المفاوضات ومحاولة التوصل الى اتفاق. نحن مستعدون مع شركائنا الصينيين لعرض مشروع القرار هذا".

وكانت روسيا والصين، وهما من الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، اثارتا الاسبوع الماضي استياء الغرب عبر استخدام حق النقض ضد مشروع قرار يدين نظام الاسد. وهدد مشروع القرار النظام السوري ب"تدابير محددة" على قمعه الدامي للمتظاهرين.

وقالت بكين ان مثل هذا القرار "لن يحسن" الوضع في سوريا.

واعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ما زاوتشو في بيان ان "بعض الدول قدمت مشروع قرار للضغط بطريقة عشوائية على سوريا وتهديدها حتى بعقوبات. وهذا لن يساعد على تحسين الوضع" في هذا البلد.

أنباء عن دستور جديد في سوريا وضغوط عربية على نظام الأسد

راديو سوا (11.10.2011)

صرح مسؤول كبير في حزب البعث الحاكم في سوريا بأنه سيتم خلال يومين تشكيل لجنة لإعداد دستور جديد للبلاد، في الوقت الذي يستعد فيه وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع لبحث الوضع في البلاد، وسط تواصل الضغوط الدولية على نظام الرئيس بشار الأسد للإسراع في تطبيق الإصلاحات التي وعد بها.

وقالت صحيفة الوطن السورية الموالية للحكومة إن الأمين القطري المساعد لحزب البعث محمد سعيد بخيتان تحدث عن "مشروع قرار رئاسي خلال يومين بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد".

وأوضح بخيتان خلال حضوره الإجتماع الدوري لمجلس اتحاد العام للفلاحين أن هذا الدستور الجديد "سيقره ثلثا مجلس الشعب ويطرح على الاستفتاء العام وهو ما سينظم الحياة السياسية في البلاد خلال المرحلة المقبلة"، بحسب الصحيفة.

وبدورها أكدت صحيفة البعث الناطقة باسم الحزب الحاكم أن هذه اللجنة "ستنهي عملها قبل نهاية العام الجاري".

ونسبت الصحيفة إلى بخيتان قوله إن هناك "استحقاقات انتخابية على مستوى الإدارة المحلية ومجلس الشعب"، موضحا أن حزب البعث "بدأ يعد نفسه لهذه الإستحقاقات ويدرس الخيارات التي سيعتمدها والتحالفات التي يفكر بتكوينها".

وكان الرئيس السوري بشار الأسد قد تحدث في يونيو/حزيران الماضي عن إمكانية إجراء تعديل يشمل عددا من مواد الدستور أو تغييره بالكامل، في إشارة إلى إمكانية إلغاء المادة الثامنة التي تنص على قيادة حزب البعث للبلاد.

وفي سياق متصل أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح الثلاثاء أن وزراء الخارجية العرب سيعقدون اجتماعا لبحث الأوضاع في سوريا، دون تحديد موعد لهذا الاجتماع.

وقال الشيخ محمد الصباح في مؤتمر صحافي في الكويت إن "هناك مشاورات جارية لتحديد الوقت"، دون أن يعطي توضيحات إضافية.

وكان وزراء الخارجية العرب طالبوا في ختام اجتماعهم الشهر الماضي في القاهرة بـ"وقف إراقة الدماء" في سوريا، التي تقول الأمم المتحدة إنها شهدت مقتل 2900 شخص بينهم قرابة 200 طفل منذ اندلاع الاحتجاجات المناوئة للأسد في منتصف مارس/آذار الماضي.

أوغلو يأسف للتصعيد فى سوريا ويجدد استعداد المنظمة للمساهمة فى احتواء الأزمة

اليوم السابع (11.10.2011)

أعرب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامى، أكمل الدين إحسان أوغلو عن أسفه الشديد لاستمرار التصعيد والعنف فى سوريا، والذى أدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا، مؤكدا ضرورة الالتزام بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان التى يدعو لها الدين الإسلامى الحنيف والمواثيق العالمية.

وجدد أوغلو فى بيان موقف المنظمة الداعى إلى حل الأزمة السورية عن طريق وقف العنف، وإراقة الدماء داعيا للعودة إلى الحكمة والحوار الجاد مع القوى الوطنية لتحقيق ما يصبو إليه الشعب السورى من إصلاحات ديمقراطية وتنمية اقتصادية، مؤكدا أن استخدام القوة لن يؤدى إلا للمزيد من العنف وسفك الدماء، وبالتالى تفاقم الأزمة وتعقيدها، محذرا من أن استمرار التصعيد العسكرى فى ضوء استمرار الرفض الإقليمى والعالمى لهذا التصعيد سيدفع بالبلاد إلى الانزلاق نحو مخاطر داخلية تهدد السلم والأمن والاستقرار فى البلاد وعلى المستوى الإقليمى.

وشدد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامى على رفضه المطلق لأى شكل من أشكال التدخل الأجنبى فى سوريا، معربا مرة أخرى عن أن المنظمة، وانطلاقا من حرصها على سلامة وأمن واستقرار سوريا، الدولة العضو بالمنظمة، مستعدة لتقديم ما يمكنها، من خلال موقعها وقدراتها الممكنة من أجل احتواء التطورات الجارية، وبالكيفية التى ترضى جميع الأطراف، وتحقق التوافق المنشود الذى يضمن الاستقرار فى هذا البلد.

وزراء الخارجية العرب سيعقدون اجتماعاً حول سوريا

أ ف ب (11.10.2011)

أكد وزير الخارجية الكويتى الشيخ محمد الصباح اليوم الثلاثاء، أن وزراء الخارجية العرب سيعقدون اجتماعاً لبحث الأوضاع فى سوريا دون تحديد موعد لهذا الاجتماع.

وقال الشيخ محمد فى مؤتمر صحفى فى الكويت "سيكون هناك اجتماع لوزراء الخارجية العرب لبحث موضوع الأحداث فى سوريا"، وحول موعد الاجتماع، قال وزير خارجية الكويت "هناك مشاورات جارية لتحديد الوقت".

وكان وزراء الخارجية العرب طالبوا فى ختام اجتماعهم الشهر الماضى فى القاهرة بـ "وقف إراقة الدماء" فى سوريا.

قائد منشق عن الجيش السورى يخطط لحرب عصابات ضد الأسد

أ ش أ (11.10.2011)

فى مقابلة مع صحيفة الإندبندنت كشف العقيد رياض الأسعد المنشق عن الجيش السورى أنه يخطط لشن سلسلة من هجمات حرب العصابات والاغتيالات داخل نظام الرئيس بشار الأسد.

والعملية التى يخطط لها أرفع ضابط ينشق عن الجيش بسوريا تهدف إلى إسقاط نظام الأسد، إذ يقود الأسعد بحماية من تركيا الجيش السورى الحر الذى تم تشكيله حديثا من مجموعات المنشقين والمعارضة.

وتنقل الصحيفة عن الأسعد من تركيا: "لقد أجبرنا النظام السورى على الرد، نحن الجيش السورى الحر منظمون من الداخل ونعمل معا وقوتنا تنمو شيئا فشيئا". وأوضح أن ينسق يوميا العمل مع الضباط الذين يعملون على الأرض، ذلك عبر وسطاء يتحركون فى المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا.

وأوضح الأسعد الذى خدم بالقوات الجوية طوال 31 عاما أن إستراتيجيته تقوم على شن هجمات على غرار حرب العصابات وإغتيالات تستهدف شخصيات بارزة بالقوات الأمنية. مشيرا أنه بدون حرب لن يسقط الأسد.

وأضاف: "لقد استخدم النظام الكثير من الأساليب القمعة والدموية، لذلك كان على الإنشقاق. وسأكون الوجه الخارجى للقيادة بالداخل إذ نحتاج إلى منطقة آمنة خارج سوريا بالطبع.

ونفى الأسعد، 50 عاما، مسئوليته عن الهجمات التى استهدفت شخصيات مدنية تعد من المقربين للنظام، مثل نجل مفتى سوريا الذى قتل الأسبوع الماضى وألقى باللوم على الحكومة السورية واتهمها بمحاولة إثارة الصراع الطائفى.

وأشار إلى أنه ما بين 10و15 ألف جندى انشقوا حتى الآن من الجيش السورى.

وتستضيف تركيا المعارضة السورية، حيث شكل معارضو النظام مظلة جديدة تجمعهم تحت اسم المجلس الوطنى السورى، كما يعيش الأسعد تحت حماية دائمة من المسئولين الأمنيين بأنقرة.

ميشال كيلو: دمشق تعرض نفسها لخطر تدخل أجنبي ... ولا تسوية مع النظام

أ ف ب (11.10.2011)

حذر المعارض السوري ميشال كيلو، المقيم في الداخل، نظام الرئيس بشار الأسد من تعرض البلاد لخطر تدخل عسكري خارجي إذا ما استمر في قمع حركة الاحتجاج الشعبي.

وقال كيلو (71 سنة) في مؤتمر صحافي في باريس «إذا واصل النظام سياسة قمع شعبه، فسيكون المسؤول إذا ما حدث تدخل أجنبي. كل الدول تتدخل اليوم في الشأن السوري. سورية في سبيلها لأن تصبح ساحة مواجهة دولية».

كما ندد بـ «انتشار الجيش إلى الحدود مع الدول المجاورة» معتبراً انه ينطوي على أخطار.

وأوضح ميشال كيلو، الذي وصل إلى أوروبا مع أعضاء في هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديموقراطي في سورية، وهي حركة معارضة في الداخل عقدت مؤتمرها العام في 17 أيلول (سبتمبر) الماضي في دمشق، انه يتحدث «بصفته الشخصية».

وأكد كيلو رفضه التدخل العسكري الذي «يمكن أن يؤدي إلى تدمير سورية» مبدياً تأييده «حماية قانونية» للسكان وبخاصة عبر إرسال مراقبين دوليين بموجب الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان.

واعتبر ميشال كيلو أن إنشاء المجلس الوطني السوري، الذي يضم ليبيراليين وقوميين وإسلاميين، «خطوة إلى الأمام نحو توحيد المعارضة السورية».

وقال إن «موقفي النهائي (من انضمام محتمل إلى المجلس الوطني) يتوقف على ما سيفعله المجلس. نرغب في أن يمد اليد لكل قوى المعارضة وأن لا يستبعد أي رأي».

ولم تنضم هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديموقراطي في سورية، التي تضم أحزاباً قومية وكردية واشتراكية وماركسية وشباناً من المجتمع المدني، إلى المجلس الوطني السوري الذي أخذت عليه الدعوة إلى تدخل اجنبي وعدم استشارتها قبل اجتماع إسطنبول.

واعتبر كيلو، الذي أمضى سنوات عدة في السجن، أن احتمال التوصل إلى تسوية بين الحركة الشعبية والنظام «ليس له أي أساس حقيقي». وأضاف أن «الجيش سينشق عندما يقتنع بأنه لن يتمكن من القضاء على الحركة الشعبية. يجب أن تبقى هذه الحركة قوية حتى نصل إلى هذه اللحظة».

المعارضة تستغرب إقحام مفتي سوريا لبنان واللبنانيين في التهديدات التي أطلقها بحق أوروبا وأميركا

الشرق الأوسط (11.10.2011)

أثارت التهديدات التي أطلقها مفتي سوريا أحمد بدر الدين حسون بحق أوروبا وأميركا استياء عارما في صفوف المعارضة اللبنانية التي اعتبرت أن مواقف المفتي حسون «تنم عن قرب انهيار النظام السوري وفقدان رموزه لأعصابهم».

وكان حسون قد هدد خلال استقباله وفدا نسائيا لبنانيا بشن هجمات انتحارية في الولايات المتحدة وأوروبا، في حال شن هجوم على بلاده، وقال: «إنني أقولها لأوروبا والولايات المتحدة: سنعد

استشهاديين هم الآن عندكم إن قصفتم سوريا أو قصفتم لبنان».وفي سياق الردود على مواقف المفتي حسون، اعتبر نائب رئيس تيار المستقبل أنطوان أندراوس أن «النظام السوري ورموزه فقدوا أعصابهم لذلك بدأوا يخرجون بكلام من هذا النوع». وقال لـ«الشرق الأوسط»:

«الطاغية بشار الأسد فقد أعصابه، لذلك سرب كلاما منذ أيام عن أنه قد يشعل المنطقة خلال 6 ساعات، وها هو المفتي حسون يخرج بكلام مشابه يدل على أن النظام على شفير الانهيار بعدما رأى دول العالم تعترف بالمجلس الوطني السوري».

وشدد أندراوس على أنه «لا أحد من اللبنانيين على استعداد للاستشهاد في سبيل الأسد ونظامه ولا حتى حزب الله»، وأضاف: «حزب الله وإيران ليسا بهذا الغباء ليشعلوا المنطقة في سبيل الأسد لأن أجنداتهم مختلفة تماما. هم قد يساعدون الأسد بتحريك بعض البلطجية هنا أو هناك أو بإرسال بعض الرسائل لدول محددة، ولكنهما لن يذهبا أبعد من ذلك». وإذ طالب أندراوس المجتمع الدولي «باتخاذ إجراءات قمعية فورية بحق الأسد»، اعتبر أنه «أصبح من الملح جدا تحويله لمحكمة دولية وعلنية».في المقابل، أشار النائب عن حزب البعث قاسم هاشم إلى أن «مواقف مفتي سوريا تنطلق من رؤية واقعية لما يجري في المنطقة التي

يستهدفها ككل مشروع غربي واحد بهدف تفتيتها وإشعال الفتنة بين أبنائها»، مشددا على أن «ما يحصل في بعض البلدان لا علاقة له لا بالثورات أو الديمقراطيات؛ بل هو مشروع خارجي يحمل شعارات

الإصلاح بهدف الوصول لأهدافه السياسية البعيدة المدى».وردا على سؤال لـ«الشرق الأوسط» عما إذا كان يشارك المفتي حسون التخوف من انتقال الأوضاع المتفجرة إلى لبنان، قال هاشم: «لبنان كان ولا يزال في دائرة الخطر؛ فهو بموقع تركيبته وتنوعه لا يمكن أن ينعزل عن محيطه، وبالتالي، هو مستهدف في كل ساعة وفي كل يوم».

بدوره، انتقد عضو كتلة «المستقبل» النائب خالد زهرمان كلام مفتي سوريا واعتبر أنه «لا يرى إلا زعيما واحدا ومصلحة النظام، ويغض النظر عن مآسي الشعب السوري الذي يسقط منه يوميا عشرات القتلى»، آملا منه مراجعة مواقفه لأن «النظام السوري آيل إلى السقوط».

الأسد يلتقى وفدا من أعضاء "المبادرة الوطنية الديمقراطية"

أ ش أ (11.10.2011)

أعلنت "المبادرة الوطنية الديمقراطية" فى سوريا أن وفدا من أعضائها التقى مع الرئيس السورى بشار الأسد، وأن الحضور طرحوا تصورا مشتركا لما ورد فى المبادرة.

ونقلت مصادر صحفية سورية عن بيان أصدرته المبادرة أن الجميع أكد خلال الاجتماع أن ما ورد فى المبادرة يمثل خريطة يمكن أن تضع البلاد على طريق التحول نحو النظام الديمقراطى التمثيلى والدولة المدنية.

وكان 41 مسئولا سابقا فى الحكومة وحزب البعث ومثقفو سوريا قد أطلقوا فى الثامن من أغسطس الماضى "المبادرة الوطنية الديمقراطية" كنواة لتكتل سياسى قد يتحول إلى حزب أو تيار جديد فى البلاد.

ومن أبرز مؤسسى هذه المبادرة وزير الإعلام الأسبق محمد سلمان وعضو القيادة القطرية لحزب البعث قبل الحركة التصحيحية مروان حبش والفنان جمال سليمان والكاتبة جورجيت عطية.

وقالت المبادرة - فى البيان - "إن لقاء تم مع الأسد لعديد من أعضاء المبادرة الوطنية الديمقراطية يوم 24 سبتمبر الماضى، ولأكثر من ثلاث ساعات، وكان حوارا جديا، طرح فيه الحضور تصورا مشتركا لما ورد فى المبادرة الوطنية الديمقراطية، وأكد الجميع على أنها تمثل خريطة طريق ممكنة التحقيق، يمكنها أن تضع البلاد على طريق التحول نحو النظام الديمقراطى التمثيلى والدولة المدنية".

وحذرت المبادرة من أن استمرار الحل الأمنى وعدم استجابة السلطة للمطالب الشعبية وتباطؤها فى تنفيذ الإصلاحات المطلوبة قد تؤدى إلى ما حذرت منه المبادرة الوطنية فى برنامجها المرحلى وهو تعرض الوطن إلى أمرين خطيرين وهما: الحرب الأهلية والاقتتال الطائفى من جهة والتدخل الأجنبى من جهة أخرى، وهما أمران باتا أكثر احتمالا.

المعارض السوري "المتواري" ياسين الحاج صالح: المجلس الوطني نال اعتراف الداخل (مقابلة)

النهار (11.10.2011)

تواريه عن الأنظار يترجم موقفه كمعارض في الداخل يجاهر بضرورة اسقاط النظام. بالنسبة لياسين الحاج صالح، المثقف الذي يستمد "شرعيته السياسية" من 16 عاماً قضاها في المعتقل مطلوب من "الجميع أن يحددوا مواقعهم ومواقفهم بوضوح تام دون مراوغة ودون تمويه". صالح، الكاتب الذي يساهم "بتغطية الثورة فكريا" و"علاقته طيبة بالشباب" أجاب على أسئلة "النهار" حول الحراك السوري وقضاياه: اخلاقية التدخل العسكري، المفاضلة بين الحرية والاستقرار، وتقبل الرأي الآخر في صفوف المعارضة.

* قرأت أنك متوارٍ. في حال صحت المعلومة، يبدو السؤال عن يوميات معارض متوار في الداخل ضرورياً.

- بلى، منذ نهاية آذار فضلت أن أعيش متواريا كي أستطيع أن أتكلم وأكتب بحرية. لم أكن مطلوبا، لكني لا أريد أن أبقى في المتناول إذا عنّ لهم أن يطلبوني. ثم تخليت بعد ذلك عن الهاتف. الحياة ممكنة بدون هاتف.أنا كاتب، وكنت معارضا للنظام دوما، والشأن السياسي والاجتماعي السوري هو محور اهتمامي الأول ككاتب. وطبيعي أن أكون إلى جانب الثورة، إن لم يكن لأسباب سياسية وأخلاقية، فلأسباب معرفية. الثورة فرصة لمعاينة أوضاع قصوى ورؤية عناصر البنية الاجتماعية والسياسية، والنفسية، كأنما بالعين المجردة تقريبا. للأسف أنا مقيد الحركة ولا يتاح لي القدر

المرغوب من المعاينة المباشرة، لكني متفرغ بالكامل منذ أكثر من نصف عام لمتابعة شؤون الثورة والمساهمة بقدر المتاح في جوانب من أنشطتها.

في المحصلة، صرت أكتب بحرية أكبر فعلا. أحاول أن أساهم في الثورة بتغطيتها فكريا بقدر الإمكان. ويسعدني أن علاقتي طيبة بالشباب، ويحصل أن أساعد ببعض الصور.

* في احيان كثيرة نسأل عن سبب وجود معارض في الداخل يمارس نشاطه بشيء من الحرية وآخر متوارٍ.

- ليس هناك قاعدة ثابتة مطّردة بخصوص التعامل مع المعارضين. هناك عنصر اعتباط مهم في إدارة الشؤون العامة في سورية، مرتبط بتعدد أجهزة القرار وتنافسها، وغياب المهنية والتخصص بين ملاكاتها، ووفرة المحسوبيات، والطابع المطلق للسلطة. الحكم المطلق يتجسد في الاعتباط الشامل لا في القواعد الصارمة المتشددة. لكن عموما كلما كان موقف المعارض أكثر جذرية ووضوحا، وأكثر مبادرة، كان معرضاً للاعتقال أكثر. أما بعد الثورة فيبدو أن معيار التمييز هو الموقف من إسقاط النظام، معه أو ضده.

* ماذا مثلت لك خطوة الإعلان عن ولادة "المجلس الوطني"؟ ولماذا أتت منقوصة برأيك مع عدم التوافق مع "هيئة التنسيق"؟

- أرى أنها خطوة مهمة إلى الأمام. المجلس يوفر تمثيلا أوسع للثورة والتشكيلات السياسية من غيره. لكن العبرة بالفاعلية وبما ينجزه المجلس. أظنه مؤهلاً لإطلاق مبادرات وللتواصل مع الداخل والخارج بصورة مسؤولة. وأعرف الدكتور برهان غليون، الناطق باسم المجلس ورئيسه المرجح، وأثق به سياسيا وأخلاقيا. الاعتراف المهم هو اعتراف الداخل السوري، الثورة أولا. ويبدو لي أن المجلس ناله بدرجة لا بأس بها، وتفوق ما نالته أية جهة أخرى. وآمل أن ينال اعتراف قوى عربية ودولية. سيكون ذلك خطوة مهمة نحو تحرر سورية. ربما يتعرض المجلس لضغوط من بعض هذه القوى للاعتراف به، وسيجد نفسه مضطرا للخوض في وحول السياسة الدولية. لكن هذا ما لا بد منه، والأمل أن يتمكن من عبور هذا الامتحان موحدا وبكفاءة.

ما أعلمه أنه كان هناك تواصل مع "هيئة التنسيق" ورغبة في أن تتمثل في المجلس. لكن الهيئة لم تشارك في النهاية لأسباب أعتقد أنها سياسية. باختصار شديد، المجلس لا يحوز شرعية إن لم يحتضن قضية الثورة، إسقاط النظام. هناك مزاج منتشر في هيئة التنسيق لا يستطيع، لأسباب تمتزج فيها التقية بالإيديولوجية، أن يؤيد دونما غمغمة أو جمجمة هذا الهدف. وبعد كل ما فعله النظام أعتقد أن إسقاطه أمسى واجبا أخلاقيا، فوق كونه حاجة سياسية. وبعد كل هذا، معلوماتي تفيد أن المجلس مستمر في التواصل مع الهيئة، ويتطلع إلى أن تتمثل فيه.

* هناك ما يسميه البعض "لوثة" عدم قبول المعارضين الرأي الآخر على قاعدة اما معنا وإما ضدنا. هل انت مع تخوين من يدافع عن تغيير النظام من الداخل من خلال مرحلة انتقالية حقنا للدماء وحفاظا على سورية؟

- "لوثة"؟ شكرا! هذا كلام مزدهر في لبنان خصوصا. وهو في رأيي جزء من الحرب الإعلامية والسياسية على الثورة السورية. يتولد لديك انطباع أن الصحافة السورية المزدهرة التي تسيطر عليها المعارضة توقفت عن النشر لمخالفين لبنانيين لها في الرأي، أو أن الفضائيات السورية المعارضة لا تستضيف إلا من يقولون الكلام نفسه!

لكن اسمحي لي أيضا أن لا أقبل الكلام على "لوثة" عدم تقبل الرأي الآخر من أشخاص لم يدافعوا عن الشعب السوري يوما، ولم يعبروا عن احترامهم له يوما، وبعضهم أصحاب مواقف عنصرية، وبعضهم متكسبون وأصدقاء لضباط المخابرات السورية. ولا أرى أن أحدا منهم يشغل موقعا أخلاقيا أو سياسيا يسوغ له التكلم على "لوثة" استبداد تصيب، من بين عباد الله جميعا، معارضي النظام السوري. وهذا الكلام مثير للسخرية أكثر حين يصدر عن أناس طالما مارسوا التخوين ضد المعارضين السوريين، ووقفوا إلى جانب نظام تخويني، يقوده أناس يقتلون كثيرا ويسرقون كثيرا ويكذبون كثيرا.

لا أخوّن المدافعين عن النظام السوري. هناك أشياء كثيرة سيئة دون أن تكون "خيانة" بالمعنى الممانع للكلمة (لكنها خيانة بالمعنى الذي أدخلته الثورة السورية: اللي يقتل شعبو خاين! اللي يسرق شعبو خاين!...).

لكن، انظري! الثورة دينامية استقطاب سياسي وفكري وأخلاقي ونفسي بالغة الحدة، تلزم الجميع بأن يحددوا مواقعهم ومواقفهم بوضوح تام، دون مرواغة ودون تمويه. وحين تكونين مهددة في حياتك، وحين يعتقل رفاقك ويتعرضون لتعذيب مفرط في وحشيته، وحين ترين شعبك يعامل كالحشرات، وحين يقول حاكمو البلد صراحة: الأسد أو لا أحد! (أي إما أن نحكمكم نحن إلى الأبد أو الخراب)، هل تستطيعين أن لا تعبري عن احتقارك لمن يلتمسون المعاذير للقتلة، أو يضعون جرائمهم في سياق نسبي، وأن يترصدوا زلات الثورة للقول إن الجلادين والضحايا مثل بعضهم؟ أنا لا أستطيع!

ولا أستطيع أن أحترم هؤلاء، وفي لبنان كتيبة كاملة منهم. وأعتقد أن الحق في عدم الاحترام، حين ينصب على أفراد وتيارات وتشكيلات سياسية حديثة، هو حق ديموقراطي أصيل، ليس "ملوثا" بأي شيء.

بعد كل شيء، لا أرى كتيبة شهود الزور هؤلاء مخلصين حين يتكلمون على تغيير للنظام من داخله كما يقول سؤالك. النظام هو الحكم الأبدي الوراثي في أسرة الأسد - حاكمية المخابرات وحصانتها المطلقة - نفاذ امتيازي غير مقيد إلى الموارد الوطنية لعصبة الحكم. تغيير هذه التركيبة هو ما تريده الثورة. وهو ما لم يعرض النظام ذرة استعداد لإعادة النظر فيه. ولن نرى غير الأسوأ إذا ما دان الأمر له: حكم الشبيحة.

* ما هو الحد من التدخل الدولي الذي تجده مقبولا؟

- أقلّه. ومع استبعاد التدخل العسكري في كل حال.

رأيي أننا نخطئ أقل الخطأ إذا وثقنا بالقوى الدولية، جميعها، أقل الثقة.

لكن يبدو لي أن كل المواقف المتاحة في هذا الشأن تعاني من معضلات سياسية وأخلاقية وفكرية. أفضّل مبدئيا تحمل المعضلات التي ترتبط برفض التدخل.

* هناك نقاش مستعر بين المثقفين حول اخلاقية القبول بالتدخل العسكري من اجل نصرة ثورة وحماية من يؤيدها من الشعب. ما هي مقاربتك للأمر؟ خصوصا في محضر المحاججة التي تسأل عما اذا كان الغرب يريد ديموقراطية حقة في المنطقة وفي محضر ازدواجية المعايير في هذا السياق؟

- النقاش الأساسي يتجاوز أخلاقية التدخل العسكري الدولي ليطول نجوعه. تجارب التدخل العسكري الدولي سلبية وعكسية النتائج في منطقتنا، وليس هناك سبب لتوقع أن يكون الأمر مختلفا في سورية. وربما تعلمين أنه تبلور ضمن الطيف المعارض ضمير للثورة مكون من ثلاث لاءات: لا للتسلح، لا للطائفية، ولا للتدخل العسكري الدولي. تبلور هذا الضمير عبر تفاعل ومشاركة المثقفين والناشطين السوريين في الثورة، لكن برهان غليون هو من صاغ الأمر في صورة لاءات ثلاث. على أنه كان مفهوما أنها تندرج تحت لاء كبرى، مضادة للنظام ومتطلعة إلى إسقاطه. أنا شريك في هذا الضمير وفي الهدف الأكبر.

ولقد لاحظتُ في مواد منشورة أنه بقدر ما أمعن النظام في قتل محكوميه والفتك بهم، وبقدر ما يتقدم مطلب الاحتماء وحفظ النفس والمجموعة، كانت نسبة متصاعدة من السوريين تجاهر بضيقها من هذه النواهي الثلاثة. تلجأ إلى السلاح دفاعا، و/ أو تناجي الله ملتمسة منه العون، و/ أو تتطلع إلى الحماية من الأقوى الدولي. غير أن الميل الأشيع لا يزال رافضا للتدخل العسكري الدولي لأسباب يمتزج فيها الأخلاقي بالسياسي بالإيديولوجي. والعملي أيضا.

ولعل من القضايا التي يمكن المجلس الوطني السوري أن يقوم بدور قيادي في شأنها هي تعزيز الميل المضاد للتدخل الدولي، وإن مقرونا بمزيد من عزل النظام وانتزاع الشرعية الوطنية منه.

لكن إذا مضى النظام في التصرف كشبيح أو سوبر شبيح في الداخل، وربما عمم التشبيح في المحيط الإقليمي، ستتجه الأوضاع السورية إلى الانفلات من أيدي الفاعلين المحليين، الثورة والمعارضة، وسيمسي مصير سورية كيانا ومجتمعا ودولة في مهب الريح. ومن المفهوم أن يستفيد من ذلك القوى الإقليمية والدولية الأكثر رسوخا والأقوى.

نحن، السوريين والعرب، من نريد "ديموقراطية حقة" حسب سؤالك. ونحن من يقوم بثورة من أجل ذلك. ولم يستأذن السوريون أحدا، لا في الغرب ولا في غيره، من أجل الثورة على الطغيان. جر النقاش إلى ما يريده الغرب وما لا

يريده ينسى أن لدينا بالفعل ثورة في البلد منذ نحو سبعة أشهر. ومن شأن هذا التدخل الواسع لمجتمعنا في شأنه المشترك أن يثمر توسيع الملعب الداخلي فيها وتعظيم قوى الشعب، وهذا لا ينصب حواجز ضد الطغيان فقط، وإنما هو يحد من دور الغرب أو غيره في التأثير على مصائرنا.

وجوابا على الشق الأخير من سؤالك، لا أعرف طرفا سياسيا دوليا ليس مزدوج المعايير أو متعددها. لكن بخصوص الدول المتشكلة قوميا، هناك وحدة المصلحة القومية وراء ازدواج المعايير. أما عندنا، فهناك أطراف، دول ومنظمات ما دون الدولة، تمارس تعددا في المعايير لا يحيل إلى مصلحة وطنية عامة، ربما إلى مصلحة الطائفة أو الأسرة أو النخبة العليا. انظري حولك!

* حين تسمع أو تقرأ عن القتل الطائفي، عن الخطف، عن الفوضى. هل في لحظة إنسانية ما تقترب من المفاضلة بين الاستقرار والحرية؟

- أنا سوري، مجايل لحكم البعث عمرا أو أكبر منه بقليل، وعارف بدرجة معقولة بتاريخ الصفحتين الأسديتين منه، والطائفية والخطف والاختفاء والفوضى ليست غريبة عن معرفتي به ولا جديدة علي. ما يسمى "النظام" في سورية هو مضخة فوضى مستمرة، تضخ العنف والفساد والتمييز والكراهية، وسجلها في عدد المقتولين و"المختفين" والمعذبين والتمييز الطائفي ليس غريبا علي أيضا.

الثورة السورية ليست طائفية ولا عنيفة. هذا بحكم تكوينها ونوعية مطالبها، ومحركاتها الاجتماعية والسياسية العامة. ولذلك خاطبت أطيافا دينية ومذهبية متنوعة من المجتمع السورية. وطابعها العام لا يزال مفتوحا ووطنيا رغم كل عنف النظام وجهوده للتفجير الطائفي.

إذا أردنا أن نطوي هذه الصفحة، كسوريين، فعلينا أن نطوي صفحة هذا النظام الذي لم تحقق سورية أي تقدم في ظله منذ أكثر من ثلاثة عقود. أما من يفضل الاستقرار على الحرية فسيضحي بالحرية دون أن يكسب الاستقرار، ولن يستحق أيا منهما. لكن هل تعرفين من هو المستقر في سورية في العقود الأربعة الأخيرة؟ "النظام"، مضخة الفوضى العامة. عموم السوريين لم يكونوا مستقرين ماديا أو سياسيا. من أجل استقراره، استخدم النظام العنف أداة سياسية عادية، يعرفها السوريون في حياتهم اليومية. ولم يكن هذا استقرارا بلا حرية فقط، وإنما هو استقرار بلا تراكم وطني على أي مستوى. من يريد هذا الاستقرار؟ هل تريدينه؟

النازحون السوريون في الشمال اللبناني: هموم أمنيّة توازي المعيشية

المستقبل اللبنانية (11.10.2011)

لم تصل معالجة مشكلة النازحين في لبنان إلى حد اعطائها الاهتمام اللازم من المسؤولين. وما يجري يبقى مجرد كلام وبيانات واحصاءات، أما على الأرض فحدّث ولا حرج.

إذ ان للمشكلة أبعاداً مختلفة منها الأمني أي أمن النازحين وحياتهم، وثانياً البعد الاجتماعي- والاقتصادي، وثالثاً الموقف السياسي الرسمي من القضية برمتها.

أما الأبرز في المشكلة وتداعياتها فهو وجود موقف خفي ربما يقضي بالتعامل مع المسألة من باب الاتفاقات الأمنية اللبنانية- والسورية وما يحكى عن بنودها غير المعروفة لجهة التعامل مع النازحين باعتبارهم مطلوبين، وما نصت عليه اتفاقية رقم 97، تاريخ 26-9-1991 والمسماة باتفاقية الدفاع والأمن، والتي تضمنت بنوداً حول "منع أي نشاط أو عمل أو تنظيم في كل المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والإعلامية من شأنه إلحاق الأذى والإساءة للبلد الآخر. وأن يلتزم كلّ من الجانبين بعدم إيواء أشخاص أو منظمات يعملون ضد أمن البلد الآخر وفي حال حصول ذلك تسليمهم للجانب الثاني".

.. وإلا ما تفسير التوقيفات الدائمة للنازحين على الحواجز الأمنية اللبنانية وارتفاع منسوب ووتيرة الاجتماعات الأمنية لما يسمى بلجنة الحدود (اجتماعان في أقل من شهر في وقت تواجه سورية احتجاجات عارمة)، والتغاضي عن التزام لبنان ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدة الدولية لتنظيم أوضاع اللاجئين ومناهضة التعذيب.

والقضية على حد قول العشرات من النازحين ليست فقط رغيف الخبز والحصة الغذائية والمعاينة الطبية والأغطية، وكلها في الأساس تتوفر "بالقطارة"، بل القضية هي بقاء ووجود وحماية في ظل موقفين اثنين: التوقيف المؤقت من قبل الجهات الأمنية اللبنانية بسبب غياب الوثائق والقسائم، وثانياً دور الشبكات الأمنية السورية وأزلامها والمتعاونين معها في لبنان التي نشطت مؤخراً على عينك يا تاجر، لاستدراج ناشطين فعليين بوسائط وأدوات عمل استخباراتية كاستخدام المنومات والتخدير والاعتقال والاختطاف والجر عبر النهر الكبير الجنوبي إلى سورية وهؤلاء إلى الآن صاروا خمسة حسب لجنة النازحين وهم: عدنان حلوم، محمود حيدر، نضال حيدر ورامي ومحمود العلي وعثر عليهم لاحقاً في داخل مراكز الاستخبارات العسكرية والجوية في حمص وتخوف آخرين من المصير نفسه اضافة إلى تهديدات عبر الهاتف الخلوي وأخرى تتعلق بتوقيف الأقارب والأنسباء في الداخل، وسوى ذلك من سلوكيات باتت معروفة.

والمشكلة الأخرى الأشد وقعاً هي محاولة التلاعب بأعداد النازحين في بورصة أرصدة صعوداً وهبوطاً وفقاً للوائح تكبر وتصغر حسب الامكانيات المتوافرة لدى الهيئات المانحة والاغاثية، إلى الاتجار الكبير الذي تمارسه هيئات أخرى جعلت من القضية مصدراً للاسترزاق، بدل أن تأخذ طابعها الانساني البحت.

في هذا الاطار لا توافق لجنة النازحين على ما تورده المفوضية العليا للاجئين السوريين في الشمال من ان العدد وصل إلى 2819 نازحاً باعتبار أن تعدادها بنته وفق تقريرها الذي أصدرته اثر عملية توزيع المساعدات على الأسر النازحة بشكل مباشر، ويأتي هذا الرقم بعد رقم كانت أصدرته المفوضية قبل أسبوعين قدّر العدد بأربعة آلاف. التعداد غير منطقي وغير موضوعي، ولا يمكن تحديد العدد على أساس مساعدات قدمت، كما أن اللجنة تعلم علم اليقين أن مئات النازحين السوريين يخافون على مصيرهم وهم من بين الناشطين السياسيين وغير السياسيين الذين آثروا الاختباء لدى عائلات خوفاً من المطاردة والملاحقة والاختطاف.

ويقول محمد عناد سليمان عضو "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية" و"المجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية"، ممثل النازحين في لبنان ان عدد النَّازحين السُّوريين إلى لبنان هو 3500 نازح، غالبيتهم في الشمال، إلا أنَّ هؤلاء لم تسلم حياتهم من تنغيص طال معظم جوانب الحياة العامَّة في المجالين الأمنيّ والاقتصاديّ، ولم تتوفَّر لهم أبسط حقوق الرِّعاية في هذين الجانبين.

ويوضح انه سُجِّلت حالات اعتقال كثيرة من قِبَل السُّلطات اللبنانيَّة، بحجَّة عدم حمل قسيمة الدُّخول إلى الأراضي اللبنانيَّة، وهي حجَّة باطلة من أساسها، فكيف يمكن لنازح دخل بطريق غير شرعي بحثًا عن الآمان أن يحمل بطاقة دخول شرعيَّة؟

وآخر هذه الاعتقالات ما حدث فجر الأربعاء عندما قامت القوات الأمنية اللبنانيَّة باعتقال الشَّاب سامر باكير أثناء عودته إلى مكان إقامته في "وادي خالد"، من دون سبب يذكر، أو جرم يبرِّر ما فعلوه.

ويضيف إنَّ الأمر راح إلى أبعد من ذلك، عندما بدأت هذه القوَّات باعتراض الطَّريق على اللُّبنانيِّين أنفسهم الذين يقومون بواجبهم الإنسانيّ في مساعدة الجرحى السُّوريِّين ومحاولة إيصالهم إلى المستشفيات وتقديم المساعدة الإنسانيَّة لهم، وما حدث في منطقة "عرسال" اللبنانيَّة خير دليل على ذلك، حيث قامت هذه القوَّات بإيقاف سيارة مدنيَّة كانت تقلُّ جريحًا سورية، وقبل نقله إلى سيارة الإسعاف رموه أرضًا، وانهالوا بالشَّتائم على مَنْ قام بنقله.

وفي الجانب الاقتصادي، يقول سليمان ان الوضع مأسوي لأن ما يقدم للنازحين يكاد ينحصر بالمساعدات الغذائيَّة، ممَّا دفع الكثير منهم إلى بيعها بثمن بخس من أجل الحصول على بعض المال لتأمين بعض المستلزمات الضَّروريَّة.

وتقدم سليمان بسلسلة اقتراحات من بينها التَّدخُّل الفوريّ لمفوضية اللاجئين في لبنان من أجل منح النَّازحين السُّوريين بطاقات تعطيهم حقَّ التَّجوُّل بحريَّة من جهة، والبحث عن فرص عمل لتأمين حياتهم من جهة أخرى. والتَّدخُّل السَّريع للمفوضيَّة للبحث عن مكان أكثر أمنًا، يمنع التَّعرُّض للتوقيف أو الاعتقال، إلى حين الانتهاء من إجراءات حقوق اللُّجوء في لبنان. وتأمين المستلزمات المعاشيَّة الضَّروريَّة بخاصَّة ما يتعلَّق منها بفصل الشتاء، من بطانيات وألبسة شتوية تحميهم من برد الشِّتاء القارص.

في جانب آخر تظهر مشكلة الطلاب والتلامذة الجامعيين إلى الواجهة باعتبار أن هناك قراراً اتخذ بتسجيل هؤلاء مجاناً في المدارس مستثنياً الطلاب الجامعيين، وفيما يقدر عدد التلامذة بحوالي المئة وخمسين في المراحل كافة، فإن هؤلاء فوجئوا من قبل ادارات المدارس بوجود تعميم يقضي بضرورة الاستحصال على إذن اقامة من الأمن العام، أو صورة

عن جواز سفر أو هوية يُضاف اليها افادة من المدرسة التي كان يتلقى فيها التلميذ تعليمه في سورية، وباعتبار ان الغالبية لا يملكون هذه الوثائق باعتبارها اما حرقت أو صودرت أو تركت، يبقى أن هؤلاء لن يدخلوا إلى المدارس الرسمية في لبنان، هذا عدا أنه لم يتخذ قرار بشأن الشابات والشبان الذين كانوا يدرسون في الجامعات السورية وعددهم يقدر بعشرة.

الاقتصاد المتعثر يطرح تهديدا جديدا أمام الرئيس السوري

نيويورك تايمز (11.10.2011)

يعاني الاقتصاد السوري من ضغوط عقوبات فرضها الغرب وانتفاضة شعبية ما زالت مستمرة، مما يطرح أكبر تحد لحكومة الرئيس بشار الأسد، حيث إن الآلام باتت عميقة ووصلت تقريبا إلى كافة طبقات المجتمع السوري.ومع ضعف العملة السورية واتساع رقعة الركود الذي تعاني منه البلاد، وانهيار قطاع السياحة والعقوبات الدولية التي تؤثر على معظم القطاعات المهمة، يتوقع صندوق النقد الدولي حاليا أن يتراجع الاقتصاد السوري خلال العام الحالي بنسبة 2 في المائة على الأقل.وعلى الرغم من نحو 7 أشهر من الاحتجاج وإجراءات قمعية أسفرت عن مقتل أكثر من 2900 شخص، أظهر الأسد وأنصاره السياسيون قدرا من التماسك فاجأ حتى منتقديه. وقد ظلت الخلافات، التي ربما تكون موجودة، داخل زمرة حاكمة تعتمد على طائفة الأسد وعائلته، ولم تشهد الخدمات الأمنية انقساما حتى الآن.

ولكن يقول محللون في المنطقة ومسؤولون داخل تركيا والولايات المتحدة إن الاقتصاد المتعثر يمثل ضربة مزدوجة إلى حكومة كانت تعتمد على نجاحاتها الاقتصادية كمصدر مهم للشرعية. وفيما تشعر أعداد كبيرة من السوريين الفقراء والأغنياء بتأثير الثورة في حياتهم اليومية، يتردد شعور بالإحباط في الشوارع، حتى داخل دمشق وحلب، اللتين تمثلان أكبر مدينتين ومركزين اقتصاديين في سوريا.ويشير محللون أيضا إلى أن سوريا يمكن أن تستخدم العقوبات في حشد شعبها ضد تهديد مشترك. وعلى الرغم من أن كلتا المدينتين لم تنتفض كما الحال في مدن سورية أخرى، ما زالت الشكاوى في تنام ويقول مسؤولون أتراك وأميركيون إنهم يعتقدون أن النخبة التجارية بكلتا المدينتين سيتحولون في نهاية المطاف ضد الأسد.

ويقول إبراهيم نمر، وهو محلل اقتصادي في العاصمة دمشق: «لم أعد أستطيع شراء أي شيء لعائلتي، لم أعد أحصل على المزيد من المال وأواجه صعوبات ولا أعرف ماذا أفعل».

وقال رجل أعمال في دمشق، تحدث شريطة عدم ذكر اسمه خشية الانتقام منه: «لم يعد الناس يشترون أي شيء لا يحتاجون إليه في هذه الأيام، بل بالكاد يشترون الأشياء الضرورية». ويقول مسؤولون أميركيون وأتراك إن ثمة انهيارا وشيكا ويمكن للحكومة البقاء حتى نهاية العام. ولكنهم يعتقدون حاليا أن حصيلة العقوبات والاحتجاجات يمكن أن تطيح بالأسد خلال ما بين 6 أشهر و18 شهرا.

وقال مسؤول بإدارة أوباما شريطة عدم ذكر اسمه: «ننتظر جميعا الشيء الذي سيؤدي إلى انهيارهم. وسيكون هذا هو الاقتصاد الذي سيجعل الجميع ينهضون».

وسوف تنضب عوائد صادرات الغاز والنفط، التي تمثل ما يصل إلى ثلث عوائد الدولة وأكبر مصدر وحيد للعملة الأجنبية، في بداية نوفمبر (تشرين الثاني)، عندما يدخل حظر كامل من جانب الاتحاد الأوروبي على الصادرات حيز التطبيق. وقد أدت الاضطرابات إلى إصابة قطاع السياحة بالشلل، علما بأنه يدر 7.7 مليار دولار سنويا. وتقول الكثير من الفنادق داخل دمشق إنها ليس لديها أي حجوزات في الوقت الحالي أو في أي وقت مستقبلا، بل يقول بعض ملاك الفنادق إنهم

أغلقوا منشآتهم خلال فصل الصيف لأنهم لم يعد يتحملون دفع المرتبات والفواتير. وقال صاحب محل حلويات صغير في سوق الحميدية، وهي سوق قديمة بقلب دمشق، إنه لم ير سائحا واحدا منذ مارس (آذار) عندما بدأت الانتفاضة ضد الأسد. ويضيف: «من الواضح أننا لن نرى سائحا في أي وقت قريب. وأغلق مطعم (ديك الجن)، وهو من أقدم المطاعم وأكثر شعبية في حفلات الزفاف وحفلات داخل حمص، بعد أن

بدأت المظاهرات بوقت قصير بسبب قلة العملاء». يشار إلى أن تلك المدينة التي تقع في وسط سوريا تبدو كأنها تشهد حربا أهلية.ولكن تسيطر مخاوف على الاستراتيجية الدولية لوضع ضغوط على الاقتصاد السوري. ويتناقش مسؤولون أوروبيون وأميركيون بشأن ما إذا كانت العقوبات ستضر السوريين العاديين أكثر من القيادة.

ويقول بعض المحللين إن الحكومة ربما تحاول أن تصور نفسها كضحية وتسعى من أجل الحصول على دعم عبر إظهار العقوبات على أنها صراع «لنا معهم». وفي التسعينات عندما فرضت العقوبات الشاملة على العراق، كان كثيرا ما يوجه الغضب الشعبي إلى الأمم المتحدة والغرب، وليس إلى حكومة صدام حسين.وفي الوقت الحالي وعلى الرغم من الاقتصاد المتعثر، يبدو أن الحكومة تظهر شعورا بالثقة في مواجهة بعض الاحتجاجات الشعبية خلال هذا الصيف في مدن مثل حماه ودير الزور. وقد واجه مسؤولون سوريون عقوبات من قبل، ولكنهم تحملوها وسعوا إلى استعادة عافيتهم بمجرد تحول الظروف في المنطقة. وقد حصل مسؤولون سوريون على دفعة عندما استخدمت الصين وروسيا حق الفيتو مع قرار بمجلس الأمن أدان القمع العنيف لمتظاهرين مناوئين للحكومة الأسبوع الماضي.

ويقول المسؤول الأميركي: «أتفق على أنهم حاليا أكثر ثقة من ذي قبل». وخلال الأشهر الأخيرة، أنكر مسؤولون في وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية في تصريحات علنية إثر العقوبات على الاقتصاد واحتياطي العملة الأجنبية. وفي سبتمبر (أيلول)، قال

وزير المالية محمد الجليلاتي إن الدولة لديها 18 مليار دولار في صورة عملة أجنبية، وهي كافية لضمان واردات لعامين. وعلى الرغم من أن معظم الخبراء شككوا في الرقم، فإنهم أضافوا أنه على ضوء عدم وجود شفافية، فإنه من الصعب تحديد المبلغ الفعلي.ولكن يبدو الأثر الاقتصادي أكبر مما حدث في الأزمات الماضية.

ويستعد مسؤولون في تركيا، التي كانت من قبل شريكا تجاريا مهما مع سوريا، لفرض عقوباتهم الخاصة. كما أن أرقام الحكومة السورية نفسها تظهر تراجعا في إيمانها بالاقتصاد.

ونشرت هيئة الاستثمار السورية، وهي هيئة تديرها الدولة تشرف على الاستثمار في قطاعات الزراعة والنقل والبنية التحتية السورية، إحصاءات حديثة تشير إلى تراجع في ثقة المستثمر والمستهلك. وذكرت الهيئة أن 131 ترخيصا لمشاريع استثمارية خاصة صدرت في النصف الأول من العام، بتراجع نسبته 40 في المائة مقارنة بالأشهر الستة الأول من العام الماضي.

وتراجعت أصول في المصارف الخمسة الأكبر داخل سوريا بنسبة 17 في المائة خلال النصف الأول من 2011، فيما تراجعت ودائع المصارف اللبنانية العاملة في سوريا بنسبة 20 في المائة عن نسبتها عام 2010، وفقا لما جاء في تقرير نشره مصرف «بيبلوس» اللبناني.وحتى الآن أعلن مسؤولون سوريون، يبدو عليهم الارتباك بسبب الانتفاضة وكيفية التكيف معها، عن سلسلة من الإجراءات يقول معظم الخبراء إنه من المحتمل أن تفاقم الأزمة. ومن بين هذه الإجراءات قرار الشهر الماضي بمنع استيراد الكثير من السلع الاستهلاكية لحماية احتياطي العملات الأجنبية السورية. وقد أثارت هذه الخطوة حالة من اللغط داخليا وإقليميا في ما يتعلق بزيادات في الأسعار، مما دفع الحكومة إلى نقض ذلك القرار بعد أسبوع.ووافق قرار آخر على ميزانية قيمتها 26.53 مليار دولار، بزيادة 58 في المائة عن ميزانية العام الماضي لتكون بذلك الأعلى في تاريخ سوريا. ويقول نبيل سكر، المسؤول السابق بالبنك الدولي الذي يدير حاليا معهدا بحثيا مستقلا في دمشق: «من أين سنأتي بهذا المال؟ هذه علامة استفهام كبيرة، فلدينا الآن عوائد أقل، ولن يساعدنا أحد من الخارج، لدينا احتياطي، ولكنه يتراجع».وتوجد تقارير غير مؤكد من داخل سوريا عن أن موظفين في بعض المؤسسات العامة طلب منهم المساهمة بما يعادل 10 دولارات شهريا لصندوق خاص يذهب إلى الحكومة.وعلى مدى أعوام، صور الأسد نفسه على أنه مجدد، فيما انتشرت نزعة استهلاكية في دمشق وحلب على نحو مغاير لما كانت عليه الأوضاع خلال عقود أبيه الثلاثة في الحكم. وفي أبريل (نيسان) الماضي، أي بعد شهر من بدء الانتفاضة، توقع صندوق النقد الدولي معدلات نمو نسبتها 3 في المائة لـ2011 و5.1 في المائة لـ2012.ويقول خبير اقتصادي في دمشق، اشترط عدم ذكر اسمه خشية الانتقام منه: «كنا في طريقنا للتحرك تجاه اقتصاد قوي، وكنا قد بدأنا نرى زيادة في الاستثمارات الأجنبية والمحلية. وكانت حالة الزخم مستمرة حتى ضربتنا الأزمة. وللأسف أنا متشائم للغاية».

ناشطون في حقوق الإنسان يؤسسون «تنسيقية» جديدة لحماية اللاجئين السوريين في لبنان

الشرق الأوسط (11.10.2011)

لم يعد المعارضون السوريون الهاربون من ملاحقة نظام الأمن السوري يشعرون بالخوف في لبنان. فبعد دخولهم في إطار جديد من التحرك، بالتزامن مع إعلان تأسيس «المجلس الوطني السوري»، طفت على الواجهة اللبنانية «تنسيقية» هدفها «دعم وحماية المعارضين والنازحين والهاربين من (بطش) الآلة العسكرية التي يشرف عليها بشار الأسد»، وفق ما يقول المتحدث باسم «التنسيقية» المحامي نبيل الحلبي.

اللجنة سميت «تنسيقية لبنان لدعم الثورة السورية» جاءت كنتيجة ملحة لمتابعة شؤون النازحين السوريين والمعارضين إنسانيا وقانونيا. «التنسيقية» تضم سوريين ولبنانيين من الناشطين في قطاع «حقوق الإنسان» بين لبنان وسوريا. من أبرزهم الشاعر عمر إدلبي (عضو المجلس الوطني وممثل لجان التنسيق المحلية)، محمد عناد سليمان (عضو المجلس الأعلى للثورة السورية ومدير المنظمة العربية لحقوق الإنسان)، صالح محمد نادر (ممثل الحركات الكردية السورية)، الأستاذ محمد عادل سليمان (الناشط في المنظمة الكردية لحقوق الإنسان). ويؤكد الحلبي لـ«الشرق الأوسط» أنهم يتحركون منذ اندلاع «الثورة» السورية، على كل الصعد الاجتماعية والإنسانية من أجل مساعدة اللاجئين والنازحين ومد يد المساعدة لهم بما توافر من إمكانات مادية، إلى جانب محاولة تقديم المعونة أو المشورة القانونية إلى السوريين الذين يواجهون مشكلات مع السلطات اللبنانية. وأضاف أن التنسيقية «واكبت كل مراحل تشكيل (المجلس الوطني السوري)، كما تعاونت مع لجان (المجلس الوطني السوري)، وكل فعاليات المعارضة السورية، لا سيما في المجالين الإغاثي والحقوقي». وعن ظرف إطلاقها في هذه الفترة «الحساسة» خصوصا مع وجود حكومة لبنانية لم تعط موقفا واضحا مما يجري في سوريا، فأكد الحلبي على أن «الظروف الاستثنائية التي يمر بها اللاجئون السوريون في لبنان، من انتهاكات على يد الأجهزة الأمنية اللبنانية وعلى يد بعض الميليشيات الموالية للنظام السوري، والتي لا تزال تحتفظ بسلاحها وبرعاية مؤسسات الدولة اللبنانية، هي من دعت إلى إطلاق هذه التنسيقية».

وردا على سؤال عن وجود تعاون وتواصل بين «التنسيقية» والحكومة اللبنانية، أجاب الحلبي أنه: «لم يتم الاتصال بحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، إلا أننا سنعطي العلم والخبر بنشاطنا للحكومة اللبنانية، بواسطة وزارة الداخلية وفقا للأصول. كما سنتقدم بطلب من الحكومة اللبنانية بطلب حماية لمقرنا الرسمي».وعن وجود أعضاء معارضين إسلاميين أو من حركة «الإخوان المسلمين» ضمن هيئة التنسيقية، أوضح الحلبي أنه «لا يوجد ضمن تشكيلة التنسيقية أعضاء إسلاميون سوريون إلا أنه لا شيء يمنع من تواجدهم في التنسيقية، فلهم كافة الحقوق المدنية والسياسية مثلهم مثل أي مواطن سوري أو لبناني. إلا أننا ندرس دعوة فضيلة الشيخ أحمد العمري وهو أول من دعا العلماء اللبنانيين إلى إعلاء الصرخة بوجه آلة القتل الهمجية للنظام السوري»، والشيخ هو رئيس «جمعية التربية الإسلامية»، التي فتحت أبواب مدارسها للعائلات السورية النازحة. وأشار الحلبي إلى أن «على الأرجح سيكون مقر التنسيقية في مدينة طرابلس باعتبارها الأقرب إلى أماكن تواجد النازحين».

وأشار الحلبي إلى «أن لبنان كان دوما منطلقا لدعم الحركات التحررية ونضال الشعوب في سبيل حريتها، لذا لا أمر يحول دون التحرك الحضاري والسلمي فيه ما دام ذلك يتم ضمن الأطر القانونية والأنظمة المرعية الإجراء». ورأى أن «لا شيء يحول قانونا دون تحرك المعارضة السورية في لبنان، وحتى الاتفاقات اللبنانية – السورية. لأن تحرك المعارضين السوريين سلمي ولا يخرج عن الأطر القانونية، كما أن لا مواد في المعاهدات الأمنية والعسكرية الكثيرة بين لبنان وسوريا تمنع المواطنين في كلا البلدين من التعبير عن رأيهم، وخصوصا على مستوى التعامل مع ملفات انتهاكات حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها». وأوضح: «إننا لا بد أن نعلن للعالم أن الشعب اللبناني بغالبيته يقف إلى جانب الشعب السوري التواق إلى الحرية، ردا على بعض الزيارات التي يقوم بها وينظمها بعض حلفاء النظام السوري في لبنان، مما قد يولد انطباعا خاطئا أن لبنان يقف إلى جانب النظام السوري في قتل شعبه، لا سيما بعد موقف لبنان الرسمي المخزي في مجلس الأمن وسائر المحافل الدولية»، مؤكدا أن «التنسيقية» ستتعاطى مع الحكومة اللبنانية كـ«أمر واقع» وإن كانت تختلف معها في تعاطيها مع الملف السوري.

وأكد أن التنسيقية ستقوم بزيارة المسؤولين اللبنانيين ممن يرغبون بسماع الرأي المختلف لـ«شرح حقيقة ما يجري على الساحتين السورية واللبنانية بحق المعارضين السوريين، كما سيتم نقل وجهة نظر المعارضة الممثلة بالمجلس الوطني السوري.

غليون لـ «الشرق الأوسط»: لم أذهب إلى دمشق.. ولم ننشر مواقع استراتيجية

الشرق الأوسط (11.10.2011)

اتهم معارضون سوريون النظام بشن حملة «تشكيك» ضد رموز بارزة في المعارضة، آخرهم المرشح لرئاسة المجلس الانتقالي برهان غليون، الذي شكا من شائعات عن توجهه إلى سوريا في 27 سبتمبر (أيلول) الماضي. وكانت البداية مع بيان أرسله إلى «الشرق الأوسط» رئيس جمعية «اقرأ» السلفية اللبنانية نقل فيه عن «ناطق بلسان الضباط الأحرار» أنه «إذا صح ما لدينا من وثائق تثبت أنه زار دمشق في 27 من الشهر الماضي، عندها سيتم رفض جميع مشاريعه وعدم تفويضه والتحذير منه».

وأرفق دقماق البيان بصورة لما يبدو أنه بطاقة سفر على الخطوط الجوية المصرية باسم برهان محمد غليون، متوجهة إلى سوريا في 27 سبتمبر. غير أن غليون، الذي اتصلت به «الشرق الأوسط» أمس في مقر إقامته بباريس، قال إن ما جرى هو «لعبة مخابراتية»، مشيرا إلى أنه كان في ذلك التاريخ في تركيا يفاوض من أجل توحيد القوى السورية المعارضة حول المجلس الوطني. وقال إن الاسم المذكور على البطاقة المزعومة هو برهان محمد غليون، أما اسمه الثلاثي فهو برهان عبد الحليم غليون، مشيرا إلى أن هذه اللعبة كانت تقوم بها الاستخبارات السورية معه خلال وجوده في سوريا حيث يجري توقيفه في المطار لساعات قبل أن يتم الاعتذار إليه بدعوى أن المطلوب هو برهان عبد الحكيم غليون.

وقال غليون إن الكلام عن توجهه إلى سوريا «سخيف جدا ولا يمكن التوقف عنده، فلماذا أذهب إلى سوريا؟ ولماذا لم يتم توقيفي هناك لو ذهبت؟»، مشيرا إلى أن هذا الكلام معناه التشكيك بأن المجلس الوطني تابع للاستخبارات السورية.

وأشار غليون إلى أن هذا الموضوع ليس فعلا داخليا، أي من قبل معارضين آخرين، مشددا على أنه يحتاج إلى «قدرات استخبارية عالية»، متحدثا عن «خلية لتشويه صورة المعارضين عبر إثارة اللغط حولهم، حتى لو لم يصدق الناس هذه الأخبار إلا أنها تؤثر على سمعة من يتم التعرض إليه»، مشيرا إلى أن هذه الحملة تتزامن مع طرح اسمه لرئاسة المجلس الانتقالي.وأشار غليون أيضا إلى شائعة أخرى مصدرها النظام تبثها جماعات على الإنترنت عبر موقع يحمل اسم المجلس الوطني السوري، وعليه صور لمواقع استراتيجية سورية يجب ضربها من قبل الناتو. ويؤكد أنه لا علاقة للمجلس بها لا من قريب ولا من بعيد، مشيرا إلى أنه لا أحد في المجلس لديه خبرات استخباراتية «ولا نعرف المواقع والمنشآت السرية السورية لنؤشر عليها»، مضيفا أن «الأميركيين والإسرائيليين يعرفون مكانها بالتأكيد ولا حاجة لهم لمن يدلهم عليها». وأضاف أن موضوع الضربة العسكرية «ليس من ضمن مخططات أي أحد حتى الآن، خصوصا في وجود الفيتو الروسي – الصيني». واتهم غليون النظام السوري أو حلفاءه كالإيرانيين أو غيرهم بالقيام بهذه العملية، معتبرا أن هؤلاء وحدهم من لديهم المصلحة في التشويش على المجلس الوطني.

كان الشيخ دقماق قد قال في بيانه إنه تلقى اتصالا من معارضين سوريين «يستفسرون عن مواقف اللبنانيين من الثورة الثورية، ومنهم من ينتمي إلى الضباط الأحرار؛ حيث أكدوا أنهم سيفاجئون العالم بعمل يحضرون له لن ينجو منه الأسد، لا على المستوى الشخصي ولا العقلي، وأن وضعهم بالداخل على ما يرام، وأكدوا أنهم يتعاطفون مع الشعب اللبناني بكل طوائفه وأنهم سيحمون الأقليات في سوريا برموش عيونهم، خصوصا المسيحيين منهم.. وأنهم (أي الضباط الأحرار) وبعد سقوط النظام في سوريا بشكل كامل ستكون هناك تصفية حسابات مع أطراف لبنانية؛ كون لبنان ظهر سوريا، وأن أي سلاح خارج إطار الدولة والجيش اللبناني يشكل خطرا على أمن سوريا وأمن المنطقة». وأضاف: «لذلك نحن في لبنان نطالب المسؤولين والسياسيين بأخذ كلام الضباط الأحرار على محمل الجد وإعادة الحسابات وعدم التدخل في شؤون سوريا لصالح النظام والبحث سريعا عن حل للسلاح المنتشر خارج إطار الدولة».

ناشطة سورية: الاتجاه لعسكرة الثورة طبيعي... لكن اللاعنف أساس نجاحها

رويترز (11.10.2011)

عمان - رويترز - لم تجد المحامية السورية رزان زيتونة سوى الاختباء بعد اعتقال أفراد عائلتها وسجن زملائها من النشطاء أو قتلهم أو اضطرارهم للفرار من البلاد بسبب أنشطتهم الداعية للديموقراطية.

لكن زيتونة (34 سنة) تقول إن الانتفاضة على حكم الرئيس السوري بشار الأسد يجب أن تظل سلمية. وتصر زيتونة، التي حصلت على جائزة آنا بوليتكوفسكايا، في مقابلة بالهاتف من مكان غير معلوم بسورية أن الحفاظ على سلمية الانتفاضة افضل ضمان لانتصارها.

وأضافت أن من الطبيعي بعد سبعة اشهر من القمع الدموي والافتقار للوحدة بين المعارضة وعدم اتخاذ إجراء دولي أن يظهر على السطح اتجاه عسكرة الثورة، وقالت إن دور النشطاء هو العمل على منع حدوث هذا.

وسميت جائزة آنا بوليتكوفسكايا التي تمنح للنساء المدافعات عن حقوق الإنسان بمناطق الصراع باسم صحفية روسية كانت تغطي أخبار قتل المدنيين في الشيشان على أيدي القوات الروسية وحلفائها المحليين وقتلت.

وفي آذار (مارس) كانت زيتونة ضمن حشد من 200 أغلبيته من النساء رفع صور سجناء سياسيين وأطفال معتقلين تعرضوا للضرب واقتلعت أظافر بعضهم لأنهم كتبوا على الجدران «يسقط النظام».

وضم الحشد الذي تجمع سراً في ساحة المرجا بدمشق رنا جوابره الناشطة من درعا والمعارضة سهير الأتاسي والمحامية كاترين التلي. وهذه أسماء شخصيات بارزة في جيل جديد من النساء العلمانيات في الأغلب المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي سعين إلى ملء الفراغ بعد أن سجن النظام مئات الشخصيات المستقلة والمعارضة للقضاء على المعارضة لحكمه في الأعوام الأربعة الماضية.

وهاجمت الشرطة السرية في ملابس مدنية الحشد بالهراوات ما إن رفعت الصور وجرّت النساء من شعورهن واعتقل العشرات ما أدى إلى خروج احتجاجات في درعا وأجزاء أخرى من البلاد. ومنذ ذلك الحين واجه كثيرون السجن أو القتل أو التهديد أو اضطروا للهرب من سورية أو انضموا إلى آلاف المختفين.

وتفادت زيتونة الاعتقال لكنها اختبأت. واحتجز زوجها وائل حمادة بمعزل عن العالم الخارجي في مكان غير معلوم منذ قرابة ثلاثة اشهر. كما اعتقل أخاه عبد الرحمن وهو طالب في العشرين من عمره.

وقالت جماعة (آر.إيه.دابليو) التي تمنح جائزة آنا بوليتكوفسكايا في بيان «الرجلان محتجزان في ما يبدو كرهن لإجبار رزان زيتونة على تسليم نفسها للحكومة ولمعاقبتها على نشاطها في مجال حقوق الإنسان»، مضيفة أن زوج زيتونة تم تعذيبه خلال احتجازه.

ومنذ ذلك الحين كونت زيتونة قاعدة شعبية تدعم التظاهرات التي تطالب برحيل النظام وهي توثق انتهاكات لحقوق الإنسان تقول إنها تتجسد في قتل 20 مدنياً في اليوم. ووصفتها وسائل الإعلام الحكومية بأنها عميلة أجنبية بسبب انتقاداتها للقمع. ويقول أصدقاء لها إن الاحتجاجات الشعبية حولتها من محامية تدربت على يد المحامي المخضرم هيثم المالح الذي قضى تسع سنوات كسجين سياسي إلى ناشطة سرية.

ويقولون إنها تتحرك متنكرة وتظهر فجأة بعد مقتل محتجين وتلقي خطباً تلهب المشاعر.

ويقول الكاتب السوري المعارض حكم البابا إنها شجاعة جداً واختفت منذ بداية الانتفاضة لكنها تلعب دوراً مهماً وهي تجمع ملفات السجناء والقتلى والمختفين بلا كلل وتوصل صوت الثورة إلى العالم الخارجي.

وقالت ناشطة أخرى «كان زوجها يعذب وواصلت العمل على توثيق القتل والاغتصاب والتعذيب والاعتقال. لا تزال مثالية وتعتقد أن مرتكبي هذه الأفعال سيواجهون العدالة وأن حشود السوريين في الشوارع ستسقط النظام».

وقالت زيتونة إن بمجرد أن تنسحب الدبابات والجنود من منطقة تندلع الاحتجاجات مجدداً، لكنها اعترفت بأن استمرار القمع من دون بدائل من المعارضة أو المجتمع الدولي قد يحرك الشارع أيضاً في اتجاه العنف.

وأضافت أنه حتى الآن هناك وعي كبير بين الناس مشيرة إلى أن العنف الطائفي اقتصر على حوادث فردية.

ومضت تقول إنه «منذ اللحظة الأولى للثورة» يضغط النظام ليلجأ الناس إلى العنف ويتحول الأمر إلى قضية طائفية لعلمه أن هذا سيقضي على الانتفاضة. ولدى سؤالها كيف يمكن أن تظل الانتفاضة سلمية، قالت زيتونة إن المعارضة التي كونت المجلس الوطني بحاجة إلى إظهار قيادة وإن هناك حاجة لدعم عملي من الخارج.

وأضافت أن على المعارضة الخروج ببيان موحد في شأن الدور الدولي المطلوب، مشيرة إلى أن سورية عضو بالأمم المتحدة وأن من واجب المجتمع الدولي حماية الشعب السوري مما وصفته بجرائم النظام.

وقالت زيتونة إن النظام يلجأ إلى مزيد من العنف «لأنها بالنسبة إليه مسألة حياة أو موت» وهو يعاني من أزمة اقتصادية وجيشه وقوات الأمن التابعة له منتشران في كل أنحاء البلاد.

مصير العيسمي أمام لجنة نيابية يثير قضية صادر و3 سوريين

الحياة (11.10.2011)

تستكمل لجنة حقوق الإنسان النيابية اللبنانية في اجتماعها الأسبوع المقبل، في حضور المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا ومفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، البحث في مصير نائب رئيس الجمهورية السورية السابق القيادي المؤسس في حزب البعث العربي الاشتراكي شبلي العيسمي بعد مضي أكثر من خمسة أشهر على اختفائه من أمام منزل صهره رجل الأعمال عصام شرف الدين في عاليه.

وعلمت «الحياة» من مصادر نيابية أن ابنة العيسمي، رجاء شرف الدين وابنها حضرا اجتماع لجنة حقوق الإنسان الذي عقد أول من أمس برئاسة النائب ميشال موسى إضافة إلى زوجة صادر الموظف في شركة طيران الشرق الأوسط الذي اختطف وهو في طريقه إلى مركز عمله في مطار رفيق الحريري خصوصاً أنه لم يعرف أي شيء عن مصيره على رغم مضي أكثر من عامين على اختطافه.

ووفق المعلومات، سأل نائب عاليه أكرم شهيب (جبهة النضال الوطني) ما إذا كانت اللجنة الأمنية اللبنانية - السورية المشتركة تحركت لجلاء مصير العيسمي أو أن الحكومة اللبنانية تلقت طلباً من الحكومة السورية من خلال وزارة الخارجية تسأل فيه عن مصيره أو قام السفير السوري لدى لبنان علي عبدالكريم علي بتحرك بحثاً عنه؟

ونقلت المصادر نفسها عن شهيب قوله إن قضية معرفة مصير العيسمي هي قضية إنسانية بامتياز ولا بد من تكثيف الجهود لجلاء الحقيقة في شأن اختفائه، خصوصاً أنه لا يتعاطى السياسة ويقيم مع ابنته في عاليه.

وكشفت المصادر أن طرح مسألة اختفاء العيسمي فتح الباب أمام إثارة موضوع مصير صادر الذي اختطف وهو في طريقه إلى عمله في الطريق القديمة للمطار.

وأضافت أن زوجة صادر عرضت الجهود التي قامت بها والتحرك المستمر في اتجاه القيادات الرسمية والسياسية والحزبية والروحية من دون أن تؤدي إلى نتيجة، مشيرة إلى أنها فقدت الأمل بمعرفة مصير زوجها. لكن ابنة العيسمي خاطبتها قائلة: «إن قضيتك يجب أن تبقى حية ولا يجوز أن تفقدي الأمل بمعرفة مصيره».

وأكدت ابنة العيسمي أمام أعضاء اللجنة أن والدها، وأثناء وجوده في الولايات المتحدة، تعرض للإغراءات للعودة إلى سورية لكنّه أكد للذين اتصلوا به أنه لا يتعاطى في الشأن السياسي وأن كل ما يطمح إليه السماح بدفنه بعد وفاته في مسقط رأسه السويداء في جبل العرب في سورية، مشيرة إلى أنه طُلب منه عدم كتابة مذكراته ونشرها...

لكن النقاش في داخل اللجنة توسع ليشمل السؤال عن مصير الأشقاء السوريين من آل جاسم الذين كانوا اختطفوا من بعبدا بواسطة 3 سيارات لبنانية تعود لجهة رسمية وتردد أن ضابطاً شارك في عملية خطفهم وأنهم لقوا حتفهم بعد وقت قصير من اختطفاهم عند الحدود اللبنانية - السورية وأن محضراً في هذا الخصوص موجود حالياً لدى القضاء العسكري. وهذا ما يفسّر دعوة القاضي صقر إلى حضور الجلسة المقبلة لسؤاله عن مصير التحقيق في اختطافهم...

وتطرق عضو اللجنة النائب غسان مخيبر إلى حوادث الخطف، وقال إن كل هذه الحوادث تصب في خانة الإخفاء القسري ولو كان هؤلاء مجرمين، وهم ليسوا كذلك، لعرف مصيرهم...

وتدخل عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي عمار وقال إنه لا يسمح «بأن يتحول الاجتماع إلى محاسبة للنظام السوري وإن ما نسمعه يصب في خانة الحملة على سورية لمواقفها الوطنية والقومية».

وردّ شهيب بقوله إن «أحداً منا ليس في وارد محاسبة النظام إنما من حقنا التحرك لجلاء مصير المفقودين. وبالأمس البعيد صدرت مذكرات توقيف سورية في حق عدد من اللبنانيين من بينهم نواب ولاحظنا أن زملاء لنا دافعوا عن هذه المذكرات بينما نحن لا نوجه اتهاماً لأحد ونحن نتحرك إنسانياً لمعرفة مصير العيسمي».

وأبدى النائب في «تكتل التغيير والإصلاح» حكمت ديب تفهماً، وإنما على طريقته، لوجهة نظر زميله عمار سائلاً ما إذا كان الهدف من اجتماعات اللجنة إقحام الأمم المتحدة فيها من خلال المطالبة بإنشاء لجنة خاصة منبثقة منها تتولى متابعة هذا الملف.

إلى مشعل التمو: أني أعتذر .. شيرزاد اليزيدي

الحياة (11.10.2011)

كنا متسمرين أمام شاشة التلفزيون متجهمين قلقين، تمر الثانية علينا كأنها سنة حين بدأت أنقرة تبث تباعاً صور عملية اختطاف الزعيم الأسير عبد الله أوجلان. ومع أن المشهد كان صادماً ومفجعاً الى أبعد حد لكل كردي وحتى لكل إنسان سوي متحضر ومنفتح على قيم الحق والعدالة والمساواة، فإن اللحظة التي بادر فيها القراصنة الى نزع الأشرطة اللاصقة من على عيني ووجه أسير حريتنا الكردستانية الأول وفتحه عينيه وهو مخدر ومحاصر، كانت اللحظة – الذروة. فما كان مني إلا أن انسحبت من أمام الشاشة وخرجت من المنزل منزوياً حيث لم أتمالك دموعي، على رغم أنني كنت وقتها، ومنذ منتصف التسعينات، أنتقد، وبشدة أحياناً، الزعيم أوجلان وحزب العمال الكردستاني على خلفية طرحه مبادرته الحوارية السلمية الأولى وتراجعه عن شعار تحرير وتوحيد كردستان. وهذا ما جعلني على خلاف حتى مع الوالد، بخاصة عندما كنت أشتط في النقد لكنني كنت مصراً على رأيي وعلى طريقتي النقدية الحادة تلك. وقد عدت بعد أسر أوجلان الى مراجعة مواقفي منه ومن التحولات الكبرى التي طرأت على خطابه وطروحاته التي كنت مؤمناً متطرفاً بها في أوائل التسعينات، ثم أيقنت أنها تحولات عقلانية وواقعية لا تتناقض مع الخط الكردستاني العام الذي لطالما تميز به حزب العمال الكردستاني، لا سيما أن الرجل بات، ويا للمفارقة، أقوى وأكثر فاعلية وهو سجين.

لحظة اجهاشي بالبكاء تلك لم تكن فقط بدافع عاطفي وجداني بل عبرت عن توافق دفين لا شعوري على رغم الاختلاف مع أوجلان الزعيم والسياسي. والآن بعد أكثر من عقد على ذاك المشهد الأليم كنا على موعد مع مشهد اغتيال المناضل مشعل التمو على يد سلطة القتل البعثية. فقد كان الخبر صادماً لدرجة لم أصدقه للوهلة الأولى، ولعل اللحظة - الذروة كانت في مقطع الفيديو الذي نشر وهو ممدد على سرير الموت في مشفى فرمان في قامشلو والدماء الزكية تقطر مدراراً من جسده الطاهر. حينها أيضاً انتابني شعور مماثل لذاك الذي نجم عن رؤية أوجلان مكبلاً.

وعلى رغم اختلافي الشديد مع الكثير من طروحات وتوجهات الراحل التمو بعد إطلاق سراحه مؤخراً، وتحديداً حول الموقف من التدخل التركي السافر في شؤون المعارضة السورية وكيفية التوفيق بين الانتماءين الكردستاني والسوري في هذه اللحظة التغييرية التاريخية لسورية والمنطقة، وعلى رغم إيغالي المفرط في النقد بحقه، فلحظة استهدافه وتصفيته جسدياً مثلت لحظة فارقة. فقد انتابني فوق الألم لهذه الجريمة النكراء ألم إسرافي في نقده، هو الذي لم أكن على علاقة أو معرفة مباشرة به لكنه كان مبادراً مشكوراً طبعاً الى الصداقة الفايسبوكية، شاركه في ذلك نجلاه فارس ومارسيل الذي أصيب معه في عملية الاغتيال. وحتى بعد تناولي إياه بالنقد البالغ خلال الفترة الأخيرة فوجئت بإضافتي كصديق فايسبوكي من قبل ابنه فيديل. فعلى رغم حدة نقدي لمواقفه وخياراته الأخيرة فحبل الود والصداقة الفايسبوكيين على الأقل بقيا من دون انقطاع. ولعل هذه إشارة تشجعني على طلب قبول الاعتذار منه وبالغ أسفي عن كل ما كتبت وقلت بحقه من نقد عنيف ربما تجاوز أحياناً حد النقد. وكلي الآن ثقة بأنه بنبله وسموه سيقبل اعتذاري الصادق. إنني أنحني لك أيها المشعل الذي ينير دربنا عرباً وأكراداً نحو الحرية في سورية.

سوريا.. المفتي والراعي! .. طارق الحميد

الشرق الأوسط (11.10.2011)

أول ما يتبادر إلى ذهن المتابع للثورة السورية بعد تصريحات مفتي سوريا الأخيرة، التي هدد فيها الغرب بأن هناك انتحاريين جاهزين للقيام بعمليات استشهادية في حال تم استهداف سوريا خارجيا، هو: ما رأي البطريرك الماروني بشارة الراعي بهذه التصريحات؟

فقد سبق للراعي أن حذر من أن سعي المجتمع الدولي إلى تطبيق الديمقراطية في سوريا قد ينتهي بحلول نظام متطرف يديره الإسلاميون المتطرفون، والمقصود السنة بالطبع، بدلا من نظام بشار الأسد. وجاءت تصريحاته تلك، أي الراعي، على الرغم من أن الثورة السورية كانت تدخل شهرها السادس، وعلى الرغم من القتل والقمع الوحشي

الذي يتعرض له السوريون على يد نظام أقلية في دمشق، حيث لم يشفع كل ذلك الدم والقمع ليقول الراعي كلمة حق تجاه المظلومين.

لكن المفاجأة اليوم للراعي وغيره ممن يروجون أن النظام الأسدي هو حامي الأقليات في سوريا وغيرها، سواء عن حق أو باطل، هي التصريحات، أو قل الخطبة الصادرة عن المفتي السوري أحمد حسون، مفتي النظام الأسدي، الذي هدد قائلا: «أقول لأوروبا كلها وأقول لأميركا» إن المفجرين الانتحاريين الذين يعيشون بالفعل وسط الأوروبيين والأميركيين سيكونون على أهبة الاستعداد إذا تعرضت سوريا أو لبنان للقصف، مضيفا أن «العين بالعين والسن بالسن».

والسؤال هنا للبطريرك الراعي، ومن يروجون نفس قناعاته عن أن النظام الأسدي هو حامي الأقليات: إذا كان هذا هو منطق مفتي النظام الأسدي، فما الذي تبقى للجماعات الأصولية وقادة الميليشيات؟ بل إذا كان هذا هو منطق مفتي النظام، فكيف يخشى الراعي من قدوم نظام أصولي في دمشق بعد النظام الأسدي؟

بل الأغرب من كل ذلك، أنه في الوقت الذي يردد فيه النظام الأسدي، والمحسوبون عليه إعلاميا، أو حتى ممن يصفون أنفسهم برجال دين، أن ما يحدث في سوريا من ثورة اليوم هو نتاج أعمال إرهابية تقوم بها مجموعات مسلحة، يخرج المفتي السوري ليقول إن هناك انتحاريين جاهزين في كل من أوروبا وأميركا، ومستعدين لتطبيق قاعدة «العين بالعين والسن بالسن»! أمر محزن حقا حين يتحدث مفتي بنفس لغة التنظيمات الأصولية المتطرفة.

وعليه، ألا يخشى الراعي اليوم، وغيره، مما قاله مفتي سوريا؟ أوليس ذلك مدعاة لمراجعة المواقف؟ فإذا كان لدى مفتي سوريا انتحاريون في قلب أوروبا وأميركا، فماذا عن لبنان؟ وهل كان أبو عدس المزعوم أحدهم؟ وهل هم على غرار ما رأينا في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين؟

القصة ليست قصة تندر هنا، لكنها من الأهمية بمكان، خصوصا أنها تصدر عن مفتي النظام الأسدي نفسه، وليست تصريحات الـ«محللين» المحسوبين على النظام الأسدي. وبالطبع فمن شأن تلك التصريحات أن تساعد البعض، وحتى الدول، على فهم الكثير من خبايا النظام الأسدي في دمشق، وطريقة التفكير التي تدار بها الأمور هناك، وخطورة تأثير كل ذلك على المنطقة، والأمن فيها.